

الدكتور / عبد الحسين شعبان

جامعة الدول العربية

والاجتمع المدني العربي

الإصلاح والتبيرة الخافقة

مقاربات في السيادة والشراكة والبعء الانساني



الصدرة

الدكتور عبد الحسين شعبان

جامعة الدول العربية

والمجتمع المدني العربي

الإصلاح والنبرة الخافتة

مقاربات

في السيادة والشراكة والبعد الانساني

٢٠٠٤

عنوان الكتاب : جامعة الدول العربية
والمجتمع المدني العربي
اسم المؤلف : د. عبد الحسين شعبان
الغلاف والإشراف الفني : للفنان أنس اللبيب
الناشر : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادي- القاهرة
ت : ٣٨٠٢٠٣٣ ، ف : ٣٥٩٣٠٦٢
e.mail : mahrosa@hotmail.com

المدير العام : فريد زهران
صف وتوضيب داخلي : هشام صلاح
تنفيذ ومتابعة الطباعة : محمد مسلم محمد
الطباعة : العروبة للطباعة
رقم الإيداع : ٢٠٠٤/٩٤٧٠
الترقيم الدولي : 977-313-093-3



المحتويات

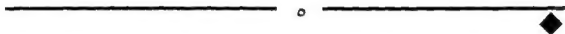
جامعة الدول العربية : الإصلاح والنبرة الخافتة

صفحة	الموضوع
٧	■ تمهيد
١٧	■ الفصل الاول- جامعة الدول العربية : الازمة والاصلاح.
٢٤	١. الاسباب الموضوعية والذاتية للازمة.
٢٥	٢. إشكالية الإصلاح وأهمية الحوار.
٢٦	٣. الحرب على العراق : تجسيد المعضلة!
٢٨	٤. الوضع المؤسسي والدور التنفيذي.
٣١	■ الفصل الثاني - الامم المتحدة وجامعة الدول العربية: الانتلاف والاختلاف " المشترك الانساني".
٣٤	١. التدخل الانساني وإزدواجية المعايير.
٣٥	٢. السيادة ومنطق التدخل الانساني.
٤٣	٣. العولمة والتدخل الانساني.

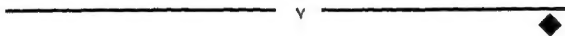
- الفصل الثالث - جامعة الدول العربية والمجتمع المدني ٥١
وحقوق الانسان.
١. الشريعة المشتركة. ٥٣
٢. عمرو موسى والاصلاح. ٥٥
٣. الشراكة والمجتمع المدني. ٥٧
٤. تجربة المجتمع المدني الموازية (خلاصات). ٥٩
٥. القمة العربية الرسمية ووثائق المجتمع المدني للاصلاح. ٦١
- أولاً- وثيقة الاسكندرية. ٦٢
- ثانياً- وثيقة بيروت. ٦٤
- ثالثاً- وثيقة تونس. ٦٧
- ملحق نص ميثاق جامعة الدول العربية. ٧١
- المصادر. ٧٩
- الباحث في سطور. ٨١

"نظرنا إلى الدول وأهملنا المجتمعات"

الشاذلي القليبي



تمهید



تمهيد

تأسست جامعة الدول العربية في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٥ استجابة لشعور قومي عربي تعمق خلال الحرب العالمية الثانية في العديد من الأقطار العربية. وبالرغم من أن الدول العربية الموقعة على الميثاق، وقت صدوره، كانت سبع دول - هي : المملكة الأردنية الهاشمية ، الجمهورية السورية ، المملكة العراقية (وقتئذ) ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية اللبنانية ، المملكة المصرية (وقتئذ) ، المملكة المتوكلية اليمنية (وقتئذ) أصبح عددها الآن اثنتين وعشرين دولة.

نص الميثاق على توثيق الصلات بين الدول الاعضاء وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والتعاون الوثيق في الشؤون الاقتصادية والمواصلات والثقافة والجنسية والاجتماعية والصحية، كما أكد الميثاق على عدم جواز اللجوء الى القوة في فض المنازعات بين الدول الاعضاء واحترام نظم الحكم القائمة في دول الجامعة باعتبارها حقاً من حقوق تلك الدول .

يتألف ميثاق جامعة الدول العربية من عشرين مادة، تتعلق بأغراض الجامعة، وأجهزتها ومجلسها وامانتها العامة ، والعلاقات فيما بين الدول الأعضاء، وغير ذلك من الشؤون .

ويتصف الميثاق بالعمومية في تحديد مجالات العمل العربي المشترك، ويفتح الباب أمام الدول الراغبة فيما بينها، في تعاون أوثق ثنائي أو متعدد وإقامة روابط أقوى مما نص عليه الميثاق، لتعقد بينها من الاتفاقات ما نشاء لتحقيق هذه الأغراض.

ويجوز تعديل الميثاق بموافقة ثلثي الدول الأعضاء، وذلك لجعل العلاقات فيما بين الدول الأعضاء أوثق وأمتن، ولإنشاء محكمة عدل عربية، ولتنظيم العلاقات بين الجامعة والمنظمات الدولية التي تسعى لصون السلم والأمن الدوليين.

ويرد الميثاق حسب النص الذي تستخدمه جامعة الدول العربية ويكمه وثيقتان رئيسيتان : معاهدة للدفاع العربي المشترك المبرمة في نيسان (إبريل) 1950 وميثاق العمل الاقتصادي القومي الموقع في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠

وقد حررت معاهدة الدفاع العربي المشترك في الإسكندرية في ١٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٥٠. و تعد المادة الثالثة من المعاهدة أهم موادها العسكرية وتنص على أن الدول المتعاقدة تتشاور فيما بينها، بناء على طلب إحداها كلما هددت سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها. و في حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعدتها في اتخاذ التدابير الوقائية و الدفاعية التي يقتضيها الموقف. وجدير بالذكر ان هذه المعاهدة المهمة لم يتم تفعيلها او استخدامها خلال الفترة المنصرمة، رغم عدوان اسرائيل المتكرر ضد الامة العربية.

وعلى صعيد التعاون الاقتصادي ، فقد ذهبت جامعة الدول العربية ومواقفها الى الدعوة للتعاون بين الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية، وبوجه عام تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه و ابرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف.

ورغم هذه الصورة التي يرسمها الميثاق لو معاهدة الدفاع المشترك او ميثاق التعاون الاقتصادي فان الاخفاق والتراجع الذي أصاب العمل العربي المشترك واتسداد وضبابية محاولات الإصلاح والتحديث قادت الى عدم الفاعلية ومن ثم

الانكفاء وعدم الثقة بالمستقبل وبالأمال العربية التي صاحبت قيام منظمة دولية -
أقليمية منذ نحو ستة عقود من الزمان، مثل جامعة الدول العربية.

ومقابل الصورة المعتمدة والقلق المستمر الذي رافق الجمهور طيلة الفترة
الماضية، فإن "الرضا عن النفس" وربما الشعور بالزهو كان سمة مميزة لعدد من
الانظمة العربية، سواء ازاء اوضاعها الداخلية او إزاء الاصلاح على المستوى
الاقليمي، وهو ما شكّل الوجه الآخر من الصورة.

وإذا كانت الصورة الرسمية او شبه الرسمية ، تدعو الى "الاطمئنان" والسكونية
فإن الصورة لم تكن كذلك لدى المجتمع المدني ومؤسساته، حيث ابتدأت من النقد
والمراجعة والبحث بصوت عال عن مخرج للازمة الطاحنة والمستمرة، الى التقدم
بمقترحات ومعالجات مباشرة، للاصلاح والتحديث والدعوة الى "الشراكة".

واتخذ الامر منحىً فكرياً وثقافياً عبر حوار داخل أوساط مؤسسات المجتمع
المدني من جهة وبينه وبين جامعة الدول العربية والحكومات العربية من جهة
أخرى. لتحديد شروط الحد الأدنى، انعكس في محاولة جادة لقراءة الواقع
وخصوصاً انعكاسات الوضع الدولي وتطوراته على الوضع العربي واتخذ مسار
الحوار ثلاث مجاور:

أولهما: الاصلاح على المستوى الاقليمي اي جامعة الدول العربية ومؤسساتها ولجبرتها.

ثانيهما: الاصلاح على المستوى الوطني في كل بلد عربي.

ثالثهما: الاصلاح على مستوى فاعلية وحيوية مؤسسات المجتمع المدني ومهنتها والدور
الذي يمكن القيام به على صعيد الاصلاح الاقليمي والوطني.

لعل خطط الإصلاح والتحديث على المستوى الدولي قد فتحت النقاش مجدداً وبأعلى الأصوات حول استحقاقات التغيير خصوصاً وأن العديد من الحكومات التي ظلت ترفض أي حديث عن الإصلاح الداخلي، بل وتعتبره مساساً بشرعيتها وهيبته، علت نبرتها التي كانت خافتة لسنوات ليست بالقليلة ، بضرورة الإصلاح من الداخل وليس باملاء الإرادة من الخارج. فالخارج الذي "استعانت" به بعض الحكومات لسنوات طويلة لاسكات الدلائل، أصبح اليوم "خارجاً" مشبوهاً ومريباً طالما يتحدث عن الإصلاح.

وإذا كان الإصلاح من الداخل تحصيل حاصل واستجابة لحاجة موضوعية ماسة وملحة، فإن الضغط الخارجي حرك هذا الأمر على نحو جديد، خصوصاً ببروز دور المجتمع المدني ومؤسساته وكذلك امتداداته الإقليمية والدولية مما استوجب الحوار بصوت مسموع. ولعل للعديد من دعاة الإصلاح يأملون في أن يكون الحوار سلميًّا ومدنيًّا والإصلاح تدريجيًّا وتراكميًّا ولكن ضمن خطة واضحة وبرنامج معنن ودوات محددة، قيل أن يبدأ الحوار بصوت المدافع مدويًّا وعاصفًا ومحفوظًا بمخاطر شتى للوطن والمواطنين وعندها سيكون قد فات الأوان لتدارك الكارثة وتداعياتها وهو ما يدعونا لطرح السؤال التالي: كيف السبيل إذن إلى الإصلاح والتحديث؟، خصوصاً بالارتباط مع رؤية " المجتمع المدني " بشأن الازمة والإصلاح.

البحث الذي نضعه بين قارئي هو مساهمة في النقاش الدائر حول مشاريع الإصلاح والتحديث سواء لميثاق جامعة الدول العربية أو على المستوى العربي ولعله يتجه لتقييم رؤية مستقلة للمجتمع المدني العربي لزاء القضايا الملتهبة بالارتباط مع تحديات الخارج وبشكل خاص المشاريع الدولية سواء مشروع الرئيس الأمريكي بوش بخصوص " الشرق الأوسط الكبير " أو المشروع الألماني - الفرنسي ، واستحقاقات الدلائل وقوى الإصلاح

والحدثاء ، التي دفعت ثمناً باهضاً طويلة لأكثر من خمسة عقود من الزمان بخصوص الإصلاح في كل بلد عربي من جهة وعلى المستوى القومي من جهة أخرى.

خصصنا الفصل الأول لبحث الازمة واسبابها الموضوعية والذاتية وضرورات الإصلاح والتحديث ، منطلقين من بحث الاشكالية وأهمية الوعي بها ومن ثم الحوار والشراسة وضرورتهما للوصول الى السبل الناجعة كوعاء للإصلاح ، بما يقع على الحكومات من جهة وعلى جامعة الدول العربية كمؤسسة إقليمية دولية من جهة ثانية ، ومنظمات المجتمع المدني من جهة ثالثة.

وتوقفنا في هذا الفصل لنطل على حجم وحقيقة المعضلة من خلال الازمة العراقية الحالية مع المرور على امتدادات غزو القوات العراقية للكويت عام ١٩٩٠ ، ولكن الحرب على العراق اثارت تداعيات جديدة بخصوص الازمة البنيوية للنظام العربي الرسمي ككل وعلى نطاق كل بلد عربي على حدة، إضافة الى جامعة الدول العربية وآليات وميكانزمات عملها وتسيير اجهزتها وقراراتها. وفي هذا الصدد توقفنا عند الوضع المؤسسي والدور التنفيذي لجامعة الدول العربية.

اما في الفصل الثاني فقد تناولنا من خلال بعض الرؤى والمناظرات جامعة الدول العربية وادائها ومنظمة الامم المتحدة وتوجهاتها وبخاصة في ميدان القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان . وفي هذا الميدان بحثنا في موضوع التدخل الانساني كمبدأ أمر وملزم في القانون الدولي المعاصر Jus Cogens وكيف تطور وبخاصة في التسعينات ليحتل مكاناً بارزاً في العلاقات الدولية مع انهيار نظام القطبية الثنائية وانتهاء عهد الحرب الباردة وتحول الصراع الأيديولوجي من شكل الى شكل آخر مع تحكم وتسيّد لاعب اساس في الصراعات الدولية ونعني به " الولايات المتحدة".

ان التطور في الفقه والقانون الدولي يتجلى في بحث موضوع السيادة والمنطق الانساني، إذ لم يعد التترع بالسيادة " وعدم التدخل " حجة مقبولة للتدخل من الانترامات

الدولية بشأن احترام حقوق الانسان ، ناهيك عن التطور الذي حصل في مفهوم السيادة ذاته . لقد أصبحت قضية " للتدخل لاغراض انسانية " ولحمالية الانسان من انتهاكات جسيمة واعمال ابادة وتطهير عرقي واضطهاد ديني او طائفي، مسألة في صلب قواعد القانون الدولي المعاصر والانساني ، الذي يتطلب حماية دولية لتأمينها ، وهو ما افردنا له مبحثاً تكميلياً بعنوان "العولمة والتدخل الانساني".

أما الفصل الثالث فقد ناقشنا فيه موضوع " المجتمع المدني وحقوق الانسان " خصوصاً النقص الفادح الذي يعانيه ميثاق الجامعة في هذا الميدان، وركزنا في هذا الفصل على أهمية "الشرعة المشتركة" مشددين على البعد الانساني . ثم خصصنا فقرة خاصة لالقاء ضوء سريع على دور الامين العلم للجامعة "عمرو موسى" في مسألة الاصلاح والمجتمع المدني من خلال تأسيس مفوضية خاصة للمجتمع المدني ومسايعه لتطوير وتعجيل عمل الجامعة ومؤسساتها رغم محاولات الكبح والقيود والعقبات التي تعترض طريقه.

وبحثنا في فقرة اخرى موضوع شراكة المجتمع المدني العربي ، في الاصلاح القانوني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني ، على مستوى كل بلد عربي وعلى المستوى القومي الاقليمي وفي اطار جامعة الدول العربية من خلال شراكة المجتمع المدني للمؤسسات الرسمية ومناهج الاصلاح والتحديث . وتناولنا موضوع الميثاق العربي لحقوق الانسان خصوصاً للصياغة الايجابية الاخيرة، التي تم التوصل اليها في كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٣ ومن المزمع عرضها على مؤتمر القمة العربية الرسمية للقدام . وفيما اذا تم التوقيع عليهما، رغم بعض الملاحظات السلبية ، فان ذلك يعتبر تقدماً ايجابياً على المستوى العربي وعرضنا بعد ذلك تجربة الشراكة الموازية من خلال بعض للتجارب العربية والدولية.

وفي المبحث الأخير من هذا الفصل توقفنا عند بعض وثائق الاصلاح الخاصة بالمجتمع المدني الموجهة الى القمة العربية الرسمية وركزنا هنا على " وثيقة

الاسكندرية " و "وثيقة مؤتمر بيروت" و "وثيقة ندوة تونس " وكلها انعقدت عشية اجتماع القمة العربية الرسمية المؤجلة في تونس ، اذار (مارس) ٢٠٠٤ . واستكمالاً للبحث ننشر نص ميثاق جامعة الدول العربية، لكي يمكن الرجوع اليه في المباحث الخاصة بتعديل الميثاق أو اتخاذ القرار أو تنفيذه أو التصويت أو غير ذلك.

البحث يهدف الى حفز النقاش والجدل حول مسائل الاصلاح والتحديث وقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان والمجتمع المدني، خصوصاً وانها أصبحت مطروحة على نطاق واسع ، وليست من مسؤولية الحكام وحدهم ، بل انها من خلال مبادئ الشفافية والحكم الصالح والشاركة ، من مسؤولية المجتمع المدني ومؤسساته ، والمتقنين بشكل خاص ودعاة الحداثة ، ولا أحد يعفي نفسه من هذه المسؤولية او يتنازل عنها، فالتغيير يدق على الابواب بقوة ، وان لم يكن سلمياً وتراكيمياً وتدرجياً ولكن ضمن استراتيجيات واضحة ومحددة ، قد يأتي عاصفاً ومدوياً وملتبساً !!

◆ الفصل الأول ◆

جامعة الدول العربية : الأزمة والاصلاح

الفصل الأول

جامعة الدول العربية: الأزمة والاصلاح

مضى نحو ستة عقود على انشاء جامعة الدول العربية، كم منظمة إقليمية دولية. وحدث ذلك قبل تأسيس الامم المتحدة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥. وجاء ميثاق جامعة الدول العربية بمبادئ عامة لم تصل الى ما تضمنه ميثاق الامم المتحدة من تقنين للفقه الدولي الذي أخذ بنظر الاعتبار للتطورات التي حدثت قبل وخلال الحرب العالمية الثانية حيث حدد بعض القواعد الاساسية باعتبارها مبادئ للقانون الدولي المعاصر سواء كانت مبادئ مستقلة أو ضمن المبادئ العامة، كما هو موضوع حقوق الانسان.

وإذا كان انشاء جامعة الدول العربية حدثاً بالغ الأهمية للنظام العربي الاقليمي إلا أن هذه الخطوة في حينها لم ترق الى مستوى الطموح القومي العربي الذي كان سائداً وبخاصة في فترة الحرب العالمية الثانية، حيث كانت التوجهات الوحشية هي مركز الثقل والاهتمام، في حين كان تأسيس "الجامعة" يمثل نوعاً من الائتلاف أو التمسيق بين دول عربية "مستقلة" كانت مؤهلة لقيام شكل من أشكال الوحدة أو الاتحاد الحقيقي.

ومع ذلك يمكن القول انه لأول مرة ينشأ للعرب اطار مؤسسي وآليات عمل تعاقدية واضحة ومحددة، ويومها كانت واعدة، مع ان ميثاق جامعة الدول العربية، إتسم بالبساطة الشديدة، وبصياغات عمومية وتغليب للقطري على القومي. يقول ناصيف حتي "حرص الآباء المؤسسون للجامعة العربية على تأكيد مفهوم السيادة أو على تأكيد مفهوم الدولة وأمجوا هذا المفهوم صراحة وضمناً في ميثاق للجامعة بما لا يدع مجالاً للشك في نيات النخب السياسية الحاكمة وكذلك تجاه بناء دولة مستقلة ووضعوا الضمانات الممكنة التي تكفل عدم طغيان الأمة أو القومية على الساحة القطرية، فاستبعدوا مفهوم الوحدة وأكدوا على مبدأ التمسيق بين وحدات مستقلة، ورفضوا أية إشارة أو احتمال لتدخل الجامعة في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء".^(١)

(١) انظر: حتي، ناصيف (الدكتور) - الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بمحاولات تعديل الميثاق، لدى جميل مطر وآخرون: جامعة الدول العربية، الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير، مركز =

وكان مجلس الجامعة يتألف من ممثلي الدول الاعضاء ومن لجان فرعية تم انشاؤها لمعالجة بعض الامور الاقتصادية والمالية والاجتماعية وشؤون المواصلات والثقافة والجنسية وجوازات السفر والتأشيرات (الفيزا) وتسليم المجرمين وقضايا الصحة وغيرها، اضافة الى انشاء جهاز الامانة العلمية.

لقد كانت الخبرة الدولية قليلة في ميدان العمل المشترك على صعيد مؤسسي ، كما هي تجربة عصابة الامم وبعض المنظمات والاتحادات الدولية ذات الطبيعة الادارية، لذلك لم تنعكس هذه الخبرة على انشاء النظام العربي الجديد (جامعة الدول العربية)، حيث كانت الدولة الوطنية في دور النشوء ولم تكتسب أياً من الدول العربية "المستقلة" حديثاً وان كانت غالبيتها الساحقة مقيّدة بمعاهدات واتفاقيات دولية تحدّ من سيادتها واستقلالها، خبرة في العمل الدولي أو العربي المشترك.

لكن هذه الخبرة بدأت تتوسع بانشاء مجلس الوحدة الاقتصادية وفيما بعد ابرام "معاهدة وبرنامج الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي" عام ١٩٥٠، أثر تطور الصراع العربي - الاسرائيلي خصوصاً بعد تأسيس اسرائيل في ١٥ أيار (مايو) عام ١٩٤٨ بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ المعروف بقرار التقسيم. كما تم انشاء شبكة المنظمات العربية المتخصصة.

ورغم هذه الجهود فان اخفاق جامعة الدول العربية في حل النزاعات العربية - العربية وكذلك في التوصل الى حل عادل ومقبول للقضية الفلسطينية يحفظ ولو الحد الأدنى لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحق عودة اللاجئين وبناء دولته المستقلة وعاصمتها للقدس الشريف، قاد الى طرح اسئلة كثيرة بخصوص مستقبل جامعة الدول العربية وبشكل خاص بعد غزو القوات العراقية للكويت واستمرار الحصار الدولي الجائر على الشعب العراقي وأخيراً الحرب على العراق واحتلال أراضيه وتذاعيتها الخطيرة. ولعلي هنا أشير الى بعض الآراء بخصوص مستقبل الجامعة فهناك: رأي يقول ان جامعة الدول العربية قد شاخت وانتهى دورها ولم يعد بالإمكان اصلاح ذات الحال.

=البحوث والدراسات السياسية، المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، ١٩٩٣، ص ٣٤٤. أنظر كذلك: هلال: علي الدين (الدكتور) - وآخرون - ميثاق الجامعة ... بين القطرية والقومية، جامعة الدول العربية : الواقع والطموح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١ ، نيسان (ابريل)، ١٩٨٣ ص ٨٠-٨٣.

والأجدر عدم الرهان على كيان لا يصلح للقرن الحادي والعشرين. ومثل هذا للرأي سائد لدى أوساط شعبية واسعة بسبب حالة الإحباط التي أصابت الأمة العربية ونكوص القضية الفلسطينية وأخيراً احتلال العراق وغير ذلك.

وهذا الرأي وإن كان له ما يبرره إلا أنه لا يأخذ بنظر الاعتبار أن غياب كيان مؤسسي عربي جامع رغم نواقصه وعيوبه وثغراته سيؤدي إلى نوع من الفراغ، ناهيك عن عدم وجود بديل يصلح لتبادل الرأي والحوار والتعاون في بعض الأنشطة المشتركة. وإن كانت بهذا الاننى ليس على صعيد السياسة حسب بل في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والصحة والمواصلات وغيرها، إذ أن عدم وجود أطر ومؤسسات لعمل عربي مشترك سيشكل نقصاً كبيراً وربما فادحاً لا يمكن سده بالغاء كيان الجامعة بل يمكن باصلاح ومعالجة اسباب الخلل، ناهيك عن معالجة الوضع الرسمي على مستوى كل بلد عربي، هذه المعالجة التي تحتاج إلى مراجعة حقيقية وتجديد جذري وإن كان على مراحل باتخاذ خطوات على الطريق الصحيح.

الرأي الآخر يقول على المجتمع المدني العربي الموازي والقوى والاحزاب السياسية الشعبية، ممارسة للضغط الجماهيري الذي يمكن ان يعيد للنظام العربي الرسمي نوعاً من الجدية والمسؤولية والتماسك بهدف المراجعة والاصلاح، بعد ان وصلت الامور الى طريق مسدود، وإن سنوات اللامبالاة والتصل عن المسؤولية قادت الى فشل العمل العربي المشترك، وقد تكون مثل هذه النتائج وخيمة فيما لو تفاقمت.

لكن الرهان على هذه الحال فيه الكثير من الأمل في ظل واقع يشي بالكثير من عناصر التشاؤم. ومع ذلك فإن تطور مؤسسات المجتمع المدني العربي والشعور العالي بالمسؤولية لدى العديد منها، بالتوافق مع الوضع الدولي، يمكن أن يوفر فرصة لولية لمراجعة جادة تشارك فيها مؤسسات المجتمع المدني مع جامعة الدول العربية، فضلاً عن الحكومات العربية على مستوى للداخل في كل بلد عربي وعلى المستوى القومي. وقد يكون ذلك احدى المخرجات لمعالجة أزمة الجامعة ومستقبلها ، اضافة الى الجوانب الاخرى الخاصة بالاصلاح سواء ضمن استراتيجية بعيدة المدى أو ضمن خطط قريبة.

وكمدخل لمناقشة قضية الاصلاح فلا بد من البحث في بعض المشتركات بخصوص اصلاح جامعة الدول العربية ، ويمكن التعرض الى بعض خلاصاتها:

أولاً - الإقرار والاعتراف بوجود أزمة ولا بد من العمل المشترك لإيجاد الحلول والمعالجات لهذه الأزمة، التي لو استقطبت متؤدي الى ضياع جهد غير قليل على مدى ستة عقود تقريباً رغم الملاحظات الجدية حول نوعية ومستوى ومستقبل هذا الجهد.

ثانياً - أهمية الإبقاء على جامعة الدول العربية وتطويرها من خلال اصلاحات جزرية في الحالة العربية وعلى نطاق كل بلد عربي وبالتالي على المستوى القومي. وذلك يتطلب ظروفاً جديدة مناسبة، ينبغي السعي الى توفرها عبر فترة زمنية مناسبة وبالتدرج والتراكم ولكن ضمن مبادئ واضحة ومحددة وبعيدة المدى .

ثالثاً - إجراء مراجعة لميثاق الجامعة، لتكثيفه بحيث يصبح صالحاً للانسجام مع التطورات الدولية، وبخاصة مع الفقه الدولي والمبادئ العامة للقانون الدولي المعاصر، ولعلني كنت قد أثرت في أكثر من مجال موضوع للتدخل لأغراض إنسانية في حالة وجود انتهاكات جسيمة وتطهير عرقي أو اثني أو ديني أو مذهبي يتعارض مع مواثيق حقوق الانسان الدولية، وعلى الميثاق الجديد ان يراعي ذلك بشكل حازم وواضح ودقيق.⁽²⁾ وسأعود لأفصل هذه المسألة في ضوء القانون الدولي.

رابعاً - لا بد من اصلاحات هيكلية في أجهزة الجامعة على الصعيد القانوني والإداري وتعديل دور الموظفين العمومي الاقليمي، بحيث يكون ممثلاً للمؤسسة (الجامعة) وليس لبلده.

خامساً - لا بد من الاهتمام بدور مؤسسات المجتمع المدني، لكي تكون عنصر رقابة ورصد ومساعدة ومساعدة لجامعة الدول العربية، لانجاز مهماتها وبخاصة ما يتعلق بالحرريات والمرأة واحترام حقوق الانسان والثقافة والادب والفن والاتصالات والرياضة وغير ذلك.

سادساً - لا بد من انشاء رابطة للمجتمع المدني العربي تكون مهمتها متابعة عمل الجامعة العربية مستقيمين من تجربة للعديد من الهيئات الإقليمية والدولية على هذا الصعيد،

(2) انظر : محاضرة الباحث في جامعة صلاح الدين (اربيل)، العراق، شباط (فبراير) ٢٠٠٠ حول "المبادرة ومبدأ التدخل الانساني" وكذلك محاضرة الباحث في الجامعة المستنصرية حول "ثقافة حقوق الانسان"، بغداد، حزيران (يونيو) ٢٠٠٣. كذلك مداخلتين للباحث الأولى: في ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت حول "من أجل اصلاح جامعة الدول العربية" ٨ - ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٣ والثانية حول "احتلال العراق وتداعياته" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٨ - ١١ آذار (مارس) ٢٠٠٤.

وكذلك بعض مراكز الأبحاث والدراسات وما تقوم به من جهد فكري وعلمي، وهنا يمكن الإشارة بتجربة مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي لحقوق الإنسان ومركز دراسات القاهرة لحقوق الإنسان والشبكة الأورو - متوسطة وغيرها، إضافة إلى الدور الذي لعبته المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

أن هناك تخوفاً أو ارتياباً أحياناً من مؤسسات المجتمع المدني بل إن البعض يعتبرها إختراعاً مشبوهاً لتحقيق مآرب سياسية ليست بعيدة عن الغرب إن لم تكن من صنعه.⁽³⁾ وإذا كان هناك ما يدعي للتحقيق فيمكن القول إن نشاط مؤسسات المجتمع المدني ووجودها كأي قضية نبيلة، ساهمت وتساهم جهات مختلفة في توظيفها أو تسييسها أو احتوائها (حكومات أو معارضات أحياناً) وجهات خارجية أو داخلية بعيداً عن أهدافها، لكن ذلك لا يمنع من أن نتوقف بجدية عند هذه الظاهرة وأعني بها مؤسسات المجتمع المدني، التي هي جزء من تجربة عالمية وكونية وقد تطورت خلال تجربة الأمم المتحدة وبخاصة في العقود الأخيرة.

قد يعود جزء من هذا الحذر أو التخوف إلى ثقافة الحرب الباردة^١ أو فترة "الصراع الأيديولوجي"، فالإسلام والقومية والوحدة العربية والاشتراكية وتحرير فلسطين، طالما استخدمت من جهات وجماعات مختلفة بقصد أو دون قصد قاد إلى الضد من القيم والمثل والأهداف السامية التي دعت إليها، بل إن بعض الجهات والممارسات ألحقت أساءة بالغة بها خصوصاً وإنها كانت الأكثر حماسة ورنيناً في الحديث عنها مما جعل هناك نوعاً من التشويه والابتسار الذي تتعرض له ، وكذلك الحال بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني أو قضايا حقوق الإنسان، فمثلما كانت تلك القضايا تشكل جزءاً من المنظومة الوطنية والقومية والأخلاقية لتيارات سياسية وفكرية وثقافية مختلفة تعدها من الثوابت ذات الصداقة، فإن قضية المجتمع المدني وحقوق الإنسان هي الأخرى تشكل جزءاً أساسياً من توجهات حركات وتيارات كثيرة وستكون كذلك طالما ظلت هناك انتهاكات وتجاوزات، ولا يمنع ذلك من محاولات جهات خارجية ودخلية استثمار بعضها بالضد من أهدافها ولكن ذلك لا ينبغي أن يكون حائلاً أمام دور فعال وحقيقي لمؤسسات المجتمع المدني العربي.

(3) مداخلة الباحث في ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، ٨ - ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٣، مصدر سابق.

يمكن القول بوجود واستفحال وتفاقم الأزمة في جامعة الدول العربية بل ان هناك اجتماعاً على وجود وتعمق هذه الأزمة. ويتقديري ثمة لاسباب موضوعية ولخري ذاتية للآزمة في المنظمات الاقليمية والدولية ومنها جامعة الدول العربية.

١ . الاسباب الموضوعية والذاتية

الآزمة لا تخص جامعة الدول العربية وحدها وان كانت أكثر شمولاً وعمقاً واتساعاً، فهي تشمل الأمم المتحدة وهيئاتها المتفرعة ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وغيرها. وحسب رأي المتواضع فان الميبب الموضوعي الاساسي هو سيادة نوع من الهيمنة على العلاقات الدولية وتسيّد قطب ولحد يتحكم بالساحة الدولية، وذلك بعد انهيار نظام القطبية الثنائية وانتهاء عهد الحرب الباردة، بكل ما عليه من ملاحظات وسلبيات، وتحول الصراع الأيديولوجي من شكل الى شكل آخر الا انه رغم نواقصه فقد كان يخلق نوعاً من التوازن الذي افتقد فيما بعد.(4)

لأما الاسباب الذاتية فتتعلق بصنع القرار وتنفيذه اضافة الى الميثاق والهوية السحيقة بين القرار والتنفيذ فجامعة الدول العربية وان اتخذت قرارات ايجابية احياناً إلا انها لا تملك ادوات للتنفيذ، أي آليات ملزمة لعملها حتى أن قرارات حظيت بالاجماع لا تنفذ، كما إن نظام التصويت في الجامعة بحاجة الى مراجعة وكذلك اجتماعات وزراء خارجية الدول الاعضاء ومجلس الجامعة ، وآليات عمل الامانة العامة وغير ذلك. ومن هنا لابد من الاشارة الى ثقل ووزن للدول العربية المؤثرة في اتخاذ القرار، وكذلك دور العامل الخارجي والضغط الدولي لاتخاذ قرار معين أو الامتناع عن اتخاذ قرار معين أو عرقلته. باختصار أقول لابد من تحديد الاسباب الموضوعية والذاتية في أزمة للجامعة وفي اتخاذ للقرار وتنفيذه، والعوامل للكلجة أو الضاغطة والمبل للكلجة للخروج من الوضع الحالي، المنذر بأخطر العواقب على صعيد تدهور دور للجامعة كممنظمة اقليمية دولية مهمة.

ومهما كانت الاسباب فان مجرد بحث هذا الأمر هو إقرار بالواقع الأليم الذي تعاني منه للجامعة ليس على الصعيد المؤسسي حسب، بل على الصعيد السياسي والقانوني،

(4) تعيننا على ورقة الدكتور ناصيف حتى بعنوان " صنع للقرار وتنفيذه " ، ندوة مركز دراسات للوحدة العربية " من لجل اصلاح للجامعة الدول العربية " بمصدر سابق.

ناهيك عن موقع جامعة الدول العربية على الصعيد العالمي، خصوصاً ونحن في اطار الفضاءات المفتوحة للعمل المشترك على الصعيد الدولي، سواء الاتحاد الاوروبي الذي يناقش في ابرام دستور أوروبي موحد ومواطنة أوروبية، فضلاً عن الاتصالات المفتوحة والتنقل والعمل والتجارة، في حين نحن نستمر في التkovص والانكفاء، بل في وضع الكثير من العراقيل على طريق معظم هذه الحقوق للمجتمعية و الاقتصادية و القانونية و الاتصالات والتنقل والفيزا والحدود، وذلك تعبيراً عن ضعف الثقة السياسية، والشكوك في نوايا وتصرفات كل طرف إزاء الطرف الآخر.

أنقل هنا طرفه - كومونتراجينية ذكرها الدكتور عدنان عمران في ندوة مركز دراسات الوحدة العربية بشأن قبول عضوية جزر القمر وأكملها الدكتور جميل مطر والتي استمرت ما يزيد عن ٢٠ عاماً حيث نامت لتستيقظ وكان شيئاً لم يكن حين تم عرض القضية بعد عشرين من الزمان وكان للتاريخ قد توقف.

هكذا يتم التعامل مع الاشياء الجوهرية بما فيها توسيع أو قبول أعضاء جدد. إن هذه الحادثة تؤكد المستوى السياسي والمهني المتكثري وضعف الكفاءة والمسؤولية إزاء التعامل مع القضايا ذات الأبعاد الحساسة وربما المصيرية، بهذه الدرجة من الاستخفاف واللامبالاة، فبعد عشرين عاماً يوافق مجلس الجامعة وبنقاش سريع لا يستغرق طويلاً على قبول جزر القمر دون أن يندقق الواقع والعلاقات الدولية والموقف من الكيان الصهيوني، ولماذا إذن تعطل مثل هذا القرار أكثر من ٢٠ عاماً، اذا كان سيتم بهذه الدرجة من الخفة وعدم للتدقيق.

٢. إشكالية الإصلاح وأهمية الحوار

المسألة إذن تبدأ من الوعي بحجم المشكلة والإشكالية ولبدء بحوار معرفي عقلاني لدراسة أبعادها وتناجها ومعرفة مواقع اللخل وسبل المجابهة للتحديات القائمة ومن ثم استشراف آفاق المستقبل.

إن انعقاد ندوة ريادية لمناقشة الإصلاح في جامعة للدول العربية قبل ٢١ عاماً بمبادرة من مركز دراسات الوحدة العربية في بحث الإشكاليات الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية العربية، بل الجراءة في تناول مشكلات وإشكاليات قد تكون "محرمة" في نظر البعض خصوصاً في تلك الأيام هو بعد ذاته يستحق التقدير خصوصاً منهجيته المعتمدة وموضوعيته العلمية التي تجعله يبحث ويناقش بشجاعة الكثير من

المشكلات، وهذا يدل على أن صاحب القرار وبخاصة الدول الاعضاء، لم يكن ليعنيها محاولات الاصلاح والرغبة في تحسين وتطوير أداء الجامعة، بحيث تصبح منظمة اقليمية فاعلة ولها دورها على الصعيد الدولي تعاني من اخفاقات وتراجعات عرضة للقدر ويترك مصيرها للمجهول في حالة من العجز وعدم الفعل للتصحيح، خصوصاً سنوات اواسط الثمانينات والتسعينات بل لحين مجئ الاستاذ عمرو مومي.

وعكست مشاريع الاصلاح المتعددة والتي تقدمت بها بعض الدول الأعضاء سواء لتعديل الميثاق أو اقتراح آليات جديدة أو السعي لإخراج الجامعة من أزمتها وتعزيز سبل لحمتها للامبالاة إزاء مصيرها ووجودها وتطورها. وهذا مرة أخرى يضع على عاتق النخب السياسية والفكرية الحاكمة وغير الحاكمة مسؤولية جديدة في البحث عن سبل ووسائل جديدة لتجاوز الواقع الراهن.

٣. الحرب على العراق: تحسيد المعضلة

طرحَت قضية الحرب على العراق في ٢٠ آذار (مارس) ٢٠٠٣ موضوع الاشكالية، سواء ما يتعلق بتعاطي الجامعة ككل مع قرار الحرب أو للدول الاعضاء فرادى. ثم جاء موضوع تنديد بعض الدول والجهات بالجامعة وأمينها العام، وتحصيلها ما لا طاقة لها فيه خصوصاً بالتجاوز على ميثاقها الذي لا يسمح بالتدخل وفي ذلك نقص كبير.

هكذا تصبح الجامعة ، وكأنها المسؤولة عما حل بالعراق من نكبات طيلة ٣٥ عاماً من استبداد وارهاب، ومن حصار وعدوان وفي ذلك شئ كبير من التجني والإغراض، رغم أن ميثاق الجامعة وأدائها يعانيان من نقص شديد خصوصاً القيود التي يضعها الميثاق إزاء "التدخل" حتى وإن كان لأغراض إنسانية، ولا يهم ذلك إن كان الأمر يؤدي إلى إبادة جماعات عرقية أو دينية أو ارتكابات شديدة لحقوق الانسان لأسباب سياسية أو فكرية أو قومية أو مذهبية، طالما لا يسمح الميثاق بالتدخل بالشؤون الداخلية وهو بحاجة إلى وقفة جديّة ومناقشة موضوعية في إطار موضوع اصلاح الجامعة وسبل للتخلص من أزمتها المزمنة والمعتقة.

تكمن أسباب الهجمة الاخيرة على جامعة الدول العربية حسب وجهة نظري في "الممانعة" التي أبداهها الأمين العام إزاء العدوان على العراق ومن ثم موقف الجامعة من التشكيكات التي أنشأها الاحتلال وتردده من الاعتراف الكامل بها *De Jure* ورغم سعيه، تكيف الاعتراف بالأمر الواقع *Defacto* انطلاقاً مع حيثيات القرار ١٤٨٣ الصادر عن

مجلس الأمن الدولي الذي " قن " الاحتلال أي " شرعنه " والقرار ١٥٠٠ الذي رحب بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي والذي اعتبره يجسد المبادأة لكنها لا يمثلها في الظرف الراهن والقرار ١٥١١ الذي سعى لتحديد آليات جديدة باتجاه نقل السلطة الى للعراقيين وتشكل قوة متعددة للجنسيات بقيادة موحدة، إلا أن الأمر لا يمكن غفرته من وجهة نظر الولايات المتحدة أو بعض الجهات المتعاملة معها لجامعة الدول العربية خصوصاً ما حدث لوزير الخارجية العراقي الاستاذ هوشيار زبياري خلال انعقاد اجتماع وزراء الخارجية العرب في دمشق. وارتفعت بعض الأصوات التي تطالب بالاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي، اعترافاً كاملاً ليحلّ مقعد العراق رغم أن بعض الدول العظمى بما فيها الولايات المتحدة وبريطانيا ما تزالان لا تعترفان اعترافاً كاملاً بمجلس الحكم الانتقالي وأن كانتا قد تعاملتا معه.

ورغم أن جامعة الدول العربية، قررت دعوة أعضاء مجلس الحكم الانتقالي للقاء والمشاركة في أعمالها، إلا أنها في الوقت ذاته قررت استقبال شخصيات من خارجه تعتبر عن قطاعات عراقية مختلفة في إطار من التوازن وأن كان هناك إشكالاً حول البعد القانوني لمسألة الاعتراف والتمثيل.

ولعل في الهجوم على جامعة الدول العربية، بل والدعوة الى الانسحاب منها المعلنة والمبطننة مثلما طرحت بعض الأصوات المتعاونة مع الولايات المتحدة تنديداً "بعروية" منبوذة بحجة أن للعراق يتكون من طوائف وأعراق واثنيتات وهو بلد غير عربي، وكان تركيا كلها تركية وأن إيران كلها فارسية في حين أنهما يتكونان من شعوب وأعراق وتكوينات مختلفة، فلماذا يكون العراق غير عربي وهو البعد للتاريخي للعراق المعاصر ومحيطه وخاصته المميزة ولا تكون إيران غير فارسية وتركيا غير تركية، ولا يمنع أن يكون في العراق أو تركيا أو إيران قوميت وتكوينات أخرى تتطلب حلاً ديمقراطياً سلمياً لمشكلتها على سلس احترام حقوق الانسان وعلى قاعدة حق تقرير المصير المبدأ للقانوني الدولي، مع الأخذ بنظر الاعتبار التطور الداخلي في كل بلد، وإيجاد الصيغ المناسبة لذلك سواء كان في إطار للحكم الذاتي أو للفيدرالية أو غيرها.

الهجوم على جامعة الدول العربية وعلى "العروبة المنبوذة" يقابله صاحبه سكوت عن جرائم إسرائيل والصهيونية ضد الشعب العربي الفلسطيني والامة العربية بل دعوات معلنة ومستترة للتطبيع معها وإقامة علاقات رسمية وغير الرسمية وتأسيس جمعيات وحضور مؤتمرات والقيام بزيارات وتقديم تسهيلات لشركات تجارية بصورة مباشرة أو

غير مباشرة. والاكثر من ذلك راجت دعوات وتنظيرات تقول ان العراق ليس جزءاً من الامة العربية وان هويته غير عربية بل ان على العرب ان يرفعوا ايديهم عن العراق . ويسكت هولاء عن الاحتلال وتداعياته، وقد ذهب قانون ادارة الدولة الذي اعتمدته مجلس الحكم الانتقالي في ٨ آذار (مارس) ٢٠٠٤ الى اعتبار العراق "بلد متعدد القوميات والشعب العربي جزء لا يتجزأ من الامة العربية" (المادة السابعة - الفقرة ب) في محاولة لتعويم عروبة العراق بل السعي لفصله عن خاصته ومحيطه العربي تاريخياً في حين ان العراق يتألف من نحو ٨٠% من العرب.^(٥)

٤. الوضع المؤسسي والدور التنفيذي

ان مشكلة صنع القرار وتنفيذه حسب ناصيف حتي تتخطى الوضع المؤسسي والدور التنفيذي وتمتد الى الحالة العربية. وغالباً ما تنتهي القرارات حتى وان كانت ايجابية الى الارشيف لعدم القدرة على التنفيذ. وهناك حسب حتي ٢٢ فيتو في حين ان الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لا يملك أكثر من ٥ دول لها حق الفيتو حسب الميثاق. ومثال على ذلك عندما انشئ مجلس الدفاع العربي المشترك في ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٥٠ اعلنت اليمن والعراق ممانعتهما. ورغم مرور أكثر من نصف قرن لكن التجربة لم تشهد تطبيقاً واحداً "لاتفاقية للدفاع العربي المشترك" رغم عدوانات اسرائيل المتكررة. وفي قمة القاهرة ١٣ - ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ تشكلت قيادة عربية موحدة بناء على قرار مجلس الدفاع العربي المشترك (الدورة الثالثة) حزيران (يونيو) ١٩٦١ الا ان ممانعة لبنان والاردن دخول قوات أو الامتثال الى قراراتها حال دون أخذها بجدية.^(٦)

(٥) انظر قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية ، الصادر في ٨ آذار (مارس) ٢٠٠٤. انظر كذلك: بدوي، فابيولا - اعداد وتقديم ، قراءات لخبذة من المثقفين العرب، دار لامارتان، معهد الفنون والاداب العربية، باريس ٢٠٠٤.

(٦) انظر: مطر ، جميل وآخرون - جامعة الدول العربية، الخبرة للتاريخية ومشروعات التطوير ، مصدر سابق ، ص ٢٦٣ (بحث الاستاذ ناصيف حتي - الظروف الدولية والاقليمية المحيطة بمحاولات تعديل الميثاق) قارن : الصلح، شعبان (الدكتور) وآخرون- العمل العربي المشترك انجازات وافاق- كتاب مؤون عربية- الامانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، ط١، ١٩٨٧ ص ١٨٦ و ١٩٠ - ١٩١. كذلك: مهنا ، محمد نصر - مشكلة فلسطين امام الرأي العام العالمي ، تاريخ النشر (بلا)، مكان النشر (بلا) ص ٥٠٦ - ٥٠٧ .

الفصل بين القرار الحكومي أو الدولي وبين القرار الجامعي أو المؤسسي مسألة في غاية الأهمية، لكي لا يصبح الأمر تمثيلاً وانعكاساً للصراع العربي - العربي بكل عقده التاريخية ومشاكله المزمنة وربما المستعصية. أما غياب دور مؤسسات المجتمع المدني فهي مسألة لا بد من وضعها في حساب معالجة أوضاع الجامعة. ولعل إنشاء منظمات "اصفاء جامعة الدول العربية" كجمعيات أهلية وكذلك المبادرات لتأسيس منتدى المجتمع المدني العربي الموازي للقمة العربية وعلى هامش انعقادها، هو محاولة للرقابة والمساءلة والمساعدة التي تتوخى توسيع دائرة المشاركة والمسؤولية.

أما النقص الفادح في ميثاق جامعة الدول العربية خصوصاً في معالجة مسألة النزاعات العربية - العربية^(٧) فلا بد من معالجته بالارتباط مع جوانب أخرى أساسية من الميثاق، لكي يتم عصرنته وأخذ التطورات الدولية والإقليمية بنظر الاعتبار، وبما يعزز مبادئ احترام حقوق الإنسان وقضايا التوجه الديمقراطي ويضع دوراً لمؤسسات المجتمع

(٧) بدأ موضوع النزاعات الاهلية العربية والنزاعات العربية - العربية يستحوذ على الكثير من الاهتمام، ولم يعد العنصر الخارجي هو المتهم وحده بتجبر هذه النزاعات، ولكن هناك عوامل داخلية عميقة مثل التمييز ضد الاقليات القومية أو الدينية أو المذهبية ومحاولات العزل السياسي ومساعي الهيمنة والتسلط والاستئثار بالحكم وبالدرجة الاساسية مصادرة الديمقراطية والتضحية بحقوق الانسان وتعليق التنمية والتفاوت في الثروة وسوء توزيعها واستمرار ظواهر الأمية والتخلف وغير ذلك. كانت وراء النزاعات وقد لادى الامر في ظل اختلال موازين القوى على المستوى العالمي الى تفويض هذه النزاعات ولعل بعض مشاكل الحدود تحولت الى حروب طاحنة مثلما حصل عندما تم غزو القوات العراقية للكويت عام ١٩٩٠ وما رافقها وتبعها من انحدار وتدهور المنطقة خصوصاً في ظل الوجود العسكري الامريكي تحضيراً لحرب قوت التحالف ضد العراق في العام ١٩٩١ او ما بعده حين تم فرض حصار دولي على العراق دام ١٣ عاماً، الى شن حرب عوانية حول الجزائر وحال للنزاعات الاهلية، بعنوان "ميثاق الجامعة العربية والنزاعات الداخلية"، ١٩٩٦. كذلك: قارن: مدخلات د. عبد الله بلفريز و د. محمد جابر الانصاري و د. عدنان السيد حسين و د. سلسين عساف، في كتاب "النزاعات الاهلية العربية - العوامل الداخلية والخارجية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اب (اغسطس) ١٩٩٧، قارن بشكل خاص (مدخلات عدنان السيد حسين الختامية) التي هي بعنوان " نحو دولة وطنية ونظام عربي لوقف للنزاعات الاهلية" ص ٩١ وما بعدها.

المدني وبالتالي يؤدي الى تفعيل العلاقات العربية - العربية ويجاد وسائل عملية لحل الخلافات والنزاعات بين الدول الأعضاء بما يتناسب مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي المعاصر، كسقف واطار للعلاقات الدولية الراهنة.

ولعل في معالجة مسألة التصويت، بإيجاد ثلاث درجات للتصويت مسألة في غاية الأهمية، إذ لا يمكن لأي رأي أن يعطل قرارات لا تتطلب الإجماع فعلاً. ففي القضايا الرئيسية والجوهرية، فلا بد من توفر الإجماع الذي هو أمر لا بد منه وعامل أساس للتوازن والتناسب. أما في قضايا أخرى أقل جوهرية وأساسية فيمكن النص على أغلبية موصوفة (محددة) مثلاً (الثلاثين أو ثلاثة أرباع). أما في القضايا ذات المسائل الإجرائية والمسلكية والعملية فيتمثل التصويت بالأغلبية البسيطة (نصف+1) أو ٥١% من عدد المصوتين.^(٨) وتعتبر القضايا الجوهرية الأساسية هي: النزاعات، التكامل الاقتصادي، الأمن الاجتماعي (القومي العربي) مستقبل الجامعة، والعمل العسكري المشترك أو غير ذلك. وما عداها يمكن أن يخضع للتصويت المشار إليه. وهناك أمثلة كثيرة، على كيفية تعطيل العمل العربي المشترك بسبب مبدأ الإجماع.

المثال الأول هو "الميثاق العربي لحقوق الإنسان" الذي سنتلوه لاحقاً. ولكنك مثلاً آخر هو قرار مجلس الملوك والرؤساء العرب في دورة الانعقاد في الاسكندرية بتاريخ ١١ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٤ حيث تم الاتفاق على انشاء "محكمة العدل العربية" التي ألح إليها ميثاق الجامعة في المادة (١٩) حيث استمرت هذه المسألة في سيات منذ ذلك التاريخ حتى انعقاد مؤتمر القمة في القاهرة ١٩٩٦ لتبدأ رحلة جديدة من التيه على حد تعبير أحمد يوسف أحمد.^(٩)

(٨) قارن، ناعمة، حسن (الدكتور) - من أجل الاستفادة من التنظيم الهيكلي للمنظمات الإقليمية والدولية، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، "من أجل اصلاح جامعة الدول العربية" مصدر سابق.

(٩) أحمد، يوسف، أحمد (الدكتور) - المتغيرات العربية، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية مصدر سابق، وكذلك قارن: الامانة العامة - ادارة شؤون مجلس الجامعة، مجلس جامعة الدول العربية، الدورة العادية، ١٠٥ بند ١٠.

◆ الفصل الثاني ◆

الامم المتحدة وجامعة الدول العربية :
الائتلاف والاختلاف (المشترك الانساني)

الفصل الثاني

الامم المتحدة وجامعة الدول العربية : الاختلاف والاختلاف (المشترك الانساني)

رغم ان ميثاق الامم المتحدة جاء على ذكر قضية حقوق الانسان والحريات الاساسية سبع مرات، حيث حصل هذا التحول بفضل ضغوط كبيرة ومنظمة مارسها ممثلوا ٤٤ منظمة غير حكومية دُعيت الى المؤتمر بصفة استشارية حيث تمت الاشارة الى حقوق الانسان والحريات العامة في الديباجة والمادة الاولى (مقاصد الامم المتحدة ومبادئها) والمواد ١٣ و ٥٥ و ٥٦ و ٦٨ و ٧٦ ، الا ان قاعدة حقوق الانسان لم تصبح مبدأً مستقلاً في القانون الدولي المعاصر سوى في العام ١٩٧٥ عندما أُفردها مؤتمر الامن والتعاون الاوربي في هلسنكي كقاعدة مستقلة وملزمة Jus Cogens رغم استمرار الصراع الأيديولوجي الدولي بين الشرق والغرب والحرب الباردة.^(١٠)

لقد تم تضمين قاعدة حقوق الانسان في بيان جماعي لـ ٣٣ دولة أوربية اضافة الى الولايات المتحدة وكندا في صيغة متميزة. ويعتبر هذا البيان بمثابة "تفاهية جماعية شائعة" أي منشئة لقواعد قانونية دولية جديدة او مثبته لها خصوصاً وان القطبين الرئيسيين في العلاقات الدولية آنذاك كانا قد وافقا عليها وأعني بذلك (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية).

ولأسف الشديد فلم "تطبق" هذه القاعدة الا بعد انهيار نظام القطبية الثنائية وانتهاء عهد الحرب الباردة وتحول الصراع الأيديولوجي من شكل الى شكل آخر حين استبدلت الشيوعية الدولية كعدو للنظام للرسمالي الغربي "بالاسلام" في محاولة مفرضة لعدم التفريق بين الاسلام وبعض التيارات الاسلامية أو الاسلامية كعدو للحضارة والتقدم

(١٠) شعبان، عبد الحسين (الدكتور) - الانسان هو الاصل، مدخل الى القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان، القاهرة، مركز دراسات القاهرة لحقوق الانسان، ٢٠٠٢، ص ٥٢ وما بعدها.

وبخاصة حين يتم إلصاق بعض الاعمال الارهابية والمتطرفة به، مثلما يحاول بعض المنظرين الترويج لذلك كما هو صموئيل هنتغتون وفرانسيس فوكوياما وغيرهما (١١). وقد أصبح هناك بعض الخلط بين للتدخل الانساني وبين محاولات املاء الارادة او تغيير أنظمة الحكم بالقوة او فرض سياسات الهيمنة، ولهذا تقتضى الامر فك الاشتباك ووضع ضوابط محددة وبخاصة لمؤسسات المجتمع المدني بين المفهومين.

١. "التدخل الانساني" وازدواجية المعايير:

كثير الحديث منذ اوائل عقد التسعينات عن "التدخل لاغراض انسانية" Humanitarian Intervention لتسجلاً مع قاعدة حقوق الانسان. وذلك بعد الاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠ والحرب التي أعقبتها عام ١٩٩١ وبالتحديد بصدور القرار ٦٨٨ في ٥ نيسان (ابريل) ١٩٩١ الذي دعا الى كفالة احترام حقوق الانسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين ووقف القمع الذي تعرض له سكان المنطقة الكردية وبقيّة مناطق العراق. ولعل مثل هذا للتاريخ يعتبر فاصلة مهمة في الفقه الدولي والتطبيق العملي لقاعدة التدخل الانساني حيث تم اعتمادها، باعتبارها قاعدة أمرة - ملزمة Jus Cogens وذلك بتقليص مبادئ السيادة وتضييق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، لحساب "التدخل لاغراض انسانية" خصوصاً عندما يتم انتهاك حقوق الانسان على نحو سافر وصارخ وجسيم.

ورغم ان القرار ٦٨٨ ظل "يثمناً" و"تلفهاً" و"منسياً" بسبب ازدواجية المعايير والمواقف الانتقائية للولايات المتحدة، الا ان القاعدة أخذت طريقها الى الفقه الدولي، واعني بذلك تقليص مبدأ السيادة وعدم التدخل للذات ظلاً ركنين من اركان القانون الدولي المعاصر وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وصدور ميثاق الامم المتحدة، وذلك لحساب مبدأ حقوق الانسان حيث لوثقى على بقية المبادئ الاخرى للقانون الدولي وشكل اساساً مشتركاً لا يمكن ازاؤه للتدخل بأي من المبادئ للتدخل منه أو الزوغان من استحقاقاته.

(١١) هاليداي، الفريد (البرفسور) - ساعتان هزتا العالم، ١١ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١، الاسباب والنتائج، ترجمة عبد الاله النعيمي، دار الساقي، بيروت - لندن ٢٠٠٢، ص ١٩ وما بعدها. أنظر كذلك: شجبان، عبد الحسين - الاسلام والارهاب الدولي، دار الحكمة (لندن) ٢٠٠٢، ص ١٢٦ - ١٢٨ (التطبيق على بيان المتقين الامريكان الستين بعد احدث ١١ ايلول).

ولم يعد بالامكان الاقلاات من المساعدة الدولية بحجة عدم التداخل في الشؤون الداخلية او سلطان السيادة او غير ذلك، لاذ ان ذلك يتطلب اولاً وقبل كل شئ احترام المعايير الدولية الخاصة بحقوق الانسان.

. الازدواجية والانتقائية في المعايير تجلت حتى في الحالة الواحدة وليس في حالات مماثلة، فالولايات المتحدة التي كانت تصر على تطبيق العراق لجميع للقرارات الدولية للمجفة والمثلة والتي بلغت نحو ٦٠ قراراً عنية الحرب الاخيرة على العراق لم تفعل ذلك بشأن القرار ٦٨٨ الخاص باحترام حقوق الانسان، حيث كان القرار الوحيد الذي لم يصدر ضمن الفصل السابع الخاص بالعقوبات أسوة ببقية للقرارات الاخرى .

٢. السيادة ومنطق "التدخل الانساني"

ينظر البعض الى مبدأ السيادة باعتباره يمثل " حق الدولة المطلق" في التصرف في شؤونها الداخلية. وهذا المفهوم كان سائداً في مرحلة للقانون الدولي التقليدي، الذي أخذ في الانحسار.

فالقانون الدولي لم يعد ينظم العلاقة بين الدول والمنظمات (والافراد بدرجة اثنى) فحسب، بل أمتد تأثيره الى داخل كل دولة خصوصاً بعد صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ ثم العهدين الدوليين لعام ١٩٦٦ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، اللذان دخلا حيز التنفيذ في العام ١٩٧٦ ومجموعة كبيرة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، باعتبارها ركناً مهماً من اركان القانون الدولي.

ان صدور عدد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان جعلها لا تنحصر بولاية قضائية داخلية وحسب بل وضعها بمصاف للقضايا التي تعتبر من صميم وجوهر لقانون الدولي، والدول بتوقيعها على هذه الاتفاقيات تكون قد سلّمت جزء من سيادتها الى المجتمع الدولي وسمحت "بتدخله" لمراقبة سجلها في ميدان حقوق الانسان وحرياته الاساسية.

واستناداً الى ذلك لم تعد فكرة السيادة المطلقة من الناحية العملية ممكنة او واقعية، بل ثمة قيود دولية فرضت على الدول ووافقت هذه الدول عليها بانضمامها الى المعاهدات والمعاهد الدولية التي "تحد" من سيادتها.

وكانت الحاجة تزداد الى إيجاد آلية معينة وميزان عملي موحد لقياس نوعية وحجم لتدخلات حقوق الانسان، التي لا يجوز للترع بها باعتبارات السيادة او للتدخل بالشؤون الداخلية.

كما لا يجوز للمنظمات الدولية " الامم المتحدة" او جامعة الدول العربية للترع بحجة عدم التدخل للتخلي عن مسؤولياتها بعد ان أصبح مبدأ التدخل الانساني قاعدة اساسية من

قواعد القانون الدولي وقواعد حقوق الانسان وقد سبق للأمين العام الأسبق للأمم المتحدة السيد بيريز دي كويلار ان قال في العام ١٩٩١ في تقريره السنوي " لقد بات واضحاً الآن ان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يجب ان لا يستخدم كعازل ولق لبعض الحكومات التي تنتهك حقوق الانسان فمبدأ حماية حقوق الانسان لا يجوز ان يتنزع به هنا ويغفل عنه هناك".

اي انه لا يجوز ان يصار الى استخدام " مبدأ عدم التدخل " لو اغفله بشكل انتقائي. وقد ذهب الأمين العام الحالي السيد كوفي أنان الى القول في تقريره في الدورة ٥٤ في ليلول (سبتمبر) ١٩٩٩، بألوية التدخل الانساني مقمماً لياه على غيره من الاعتبارات. (١٢)

وعبر الفقيه القانوني الاستاذ فؤاد عبد المنعم رياض القاضي بالمحكمة الجنائية الدولية ببوغسلافيا السابقة عن خشية بعض الدول من انتزاع جزء من سيادتها عند تشكيل المحكمة الجنائية الدولية في روما ١٩٩٨ التي دخلت حيز التنفيذ في العام ٢٠٠٢ ، ذلك ان انشاء هذه المحكمة يعني وجود سلطة قضائية دولية أعلى مكانة من السيادة الوطنية ... وهو الامر الذي خشي ان يكون له أثر سلبي على نشأتها.

ويمكن الاشارة هنا الى ان الاتفاقيات الدولية تثير العديد من المشكلات السياسية والقانونية بخصوص حدود السيادة الوطنية وانطباقها على التليم الدولة ، اذ ان مفهوم السيادة كما هو معروف يتمثل داخلياً في التمتع باختصاصات السلطة ومظاهرها على التليم الدولة لجهة الحصر والاستئثار وعدم الخضوع لجهة أعلى او مشاركة لها.

اما على الصعيد الخارجي فتعني عدم خضوع سلطة الدولة لاي سلطة اعلى وقيام العلاقة بينها وبين الدول الاخرى على اساس المساواة. (١٣)

(١٢) فلان: كتاب ثقافة حقوق الانسان، مصدر سابق، ص ٢١. كذلك السيادة ومبدأ التدخل الانساني، مصدر سابق، ص ١٦ وما بعدها. انظر كذلك: مقالنا - تضلرس الحزن العراقي واستحقاق العامل الانساني، صحيفة الحياة، ٤ أيل (مايل) ١٩٩٨ ولعل تقرير ملعين البريت وزيرة خريجة لولايات المتحدة في عهد رئيس كلنتون من ان موت ٦٠,٠٠٠ طفل في العراق باعباره الثمن الذي (يستحقه العراقيون) وعليهم ان يدفعوه ما يلتقي مع وجهة نظر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، عشية الحرب مخطلياً طارق عزيز وزير خارجية العراق السابق "منعنيكم الى العصر ما قبل الصناعي". انظر: سيمونز ، جيف - التكتيل بالعراق، القويوت والقانون والعدالة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ليلول (سبتمبر) ١٩٩٨، ص ١٢.

(١٣) انظر: تقديم الاستاذ الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض لكتاب الاستاذ عادل ملجد، المحكمة الجنائية الدولية والسيادة الوطنية "مركز لدراسات السياسية واستراتيجية ، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٧ - ٨.

ومع التطورات الدولية وتنازل الدول عن جزء من صلاحياتها واختصاصاتها حسب القانون الدولي، لم تعد السيادة كمفهوم مطلقاً كانت قبل قرنين ونصف من الزمان، فقد طرأت عليها تغييرات كثيرة منذ لوائل القرن العشرين، حين تقلص "مبدأ الحق في الحرب" لتحقيق "مآرب قومية" يحق للدول استخدامه لأن شاعت لتأمين مصالحها، حيث تم تحريم هذا المبدأ وكذلك مبدأ "الحق في الفتح" الذي كان سائداً في القانون الدولي التقليدي (الكلاسيكي) في عهد عصبة الأمم عند نشأتها عام ١٩١٩.

وفي ميثاق بريان كيلوك (ميثاق باريس) عام ١٩٢٨ ادينّت الحرب العدوانية كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية (المادة الاولى) ونصّت للمادة الثانية على ان الخلافات والمنازعات التي قد تحدث بين الدول، مهما كانت طبيعتها ومنشؤها ينبغي تسويتها وحلّها جميعها بالطرق السلمية. (١٤)

ثم تم تحريم الحرب واستخدام القوة في العلاقات الدولية باستثناءات محدودة في ميثاق الأمم المتحدة. حيث نصت المادة الاولى منه على مقاصد الأمم المتحدة معبّرة حفظ السلم والامن الدوليين مدخلاً أساسياً بالترافق مع مبادئها خصوصاً مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد بها وحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية. (المادة الثانية)

النظام الدولي الجديد وقواعد القانون الدولي المعاصر اقتضت للتنازل من جانب الدول عن جزء من السيادة لصالح النظام الجماعي الدولي والاقليمي. وحسب الدكتور حسن نافعة فان مجرد الاتيان على ذكر حقوق الانسان في ميثاق الأمم المتحدة يعتبر طفرة كبرى بل وثورة فعلية في مجال التنظيم الدولي، حيث يقول "ظلت هذه الحقوق وفقاً للقانون الدولي التقليدي شأناً داخلياً وممالة لصيقة بالسيادة لا شأن للقانون الدولي بها". ومع ان بعض المعاهدات ألزمت بعض الدول بخضوع الاجانب المقيمين على اراضيها الى نظام دولي خاص ومختلف عن القانون الوطني او منح توفير الحماية الدبلوماسية

كذلك تمهيد الأستاذ عادل ماجد (المصدر السابق) قارن: عبد الحميد، محمد سامي (الدكتور) - اصول قانون الدولي العام، ج ١، دار المطبوعات الجامعية بالاسكندرية، ١٩٩٦، ص ١٥٣ - ١٥٤.

(١٤) أنظر: بوتوجني Potocny - لقانون الدولي في الوثائق، جزءان، ج ٢، براغ، ١٩٧٥، ص ١ و ٢، كذلك: بوتوجني، لقانون الدولي العام، أوربيس، براغ، ١٩٧٤.

لرعاياها المقيمين على الاراضي الاجنبية ، لكن هذه الحالات كانت استثناء وليس قاعدة.
(مثل نظام الامتيازات في الدولة العثمانية).⁽¹⁵⁾

إذا كان مفهوم التدخل الانساني Humanitarian Intervention قد شاع في السنوات الاخيرة، إلا ان له علاقة ببعض انواع الحماية القديمة، لكنها ظلت محدودة ومقتصرة بالاساس على حماية بعض الاقليات والرعايا الاجانب وضمان الحماية الدبلوماسية وتأمين بعض الامتيازات الاجنبية باعتبارها الخيار الذي يمكن اللجوء اليه في حالة اخفاق الاساليب الاخرى.

وبهذا المعنى فان الاعمال القسرية او الاجراءات العقابية سواء كانت سياسية او اقتصادية او عسكرية بما فيها استخدام القوات المسلحة ون كانت توضع " تحت باب الاغراض الانسانية" الا انها كانت توظف وتستخدم بشكل صارخ حتى وقت قريب لحماية رعايا او مصالح الدولة او الدول المتدخلة وكانت بعض الدول وبخاصة الكبرى تتعزز على هذه الحجج احياناً لفرض هيمنتها لادعاءات تتعلق بالاصول القومية او الاثنية او العرقية او الدينية او المذهبية لتأمين مصالحها التجارية والاقتصادية.

لم يشمل "التدخل الانساني" في الماضي وفي عهد القانون الدولي التقليدي رعايا ومواطني الدولة التي تنتهك حقوق الانسان وحريته، اي ان الدفاع عن حقوق الرعايا كان يهم الدولة المتدخلة ولا يأخذ بنظر الاعتبار مصالح مواطني البلد الاصلي، فمثل هذه القضايا كانت شأنًا داخلياً لا يحق للمجتمع الدولي التدخل فيه الا في نطاق ضيق ومحدود جداً.

غير ان الامر اتخذ بُعداً اخر بانتهاء الحرب العالمية الاولى وقيام عصبة الامم ١٩١٩. حيث اصبحت حماية حقوق الانسان تدريجياً احدى المبادئ الاساسية المنظمة للعلاقات الدولية وبخاصة بعد اعلان الامم المتحدة في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥. هكذا تدريجياً اصبحت قاعدة حقوق الانسان قاعدة ملزمة وأمرة في قواعد القانون الدولي وكما يقال عنها في اللاتينية (Jus Cogens). وقد تم التعبير عن قاعدة حقوق الانسان على نحو واضح في ميثاق الامم المتحدة، وقد تضمنت ديباجة الامم المتحدة للتأكيد على ضرورة

(15) نالعة، حسن (الفكتور) - الامم المتحدة في نصف قرن، درلسته في تطوير التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥، سلسلة عالم المعرفة، ٢٠٢، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٥، ص ٢٠٨ وما بعدها. أنظر كذلك: الرشيد، أحمد - المنظمات الدولية الاقليمية والنور الجديد للامم المتحدة في النظام الدولي، كتاب: الامم المتحدة ضرورت الإصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية، تحرير جميل مطر وعلي الدين هلال ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ١، ليلول (سبتمبر) ١٩٩٦، ص ٢٤١ - ٢٤٤.

احترام حقوق الإنسان وعدم التمييز بسبب الدين أو الجنس أو اللون أو المنشأ الاجتماعي أو غيرها من القضايا.

ولكن المادة الأولى مثل هذا الحق، وذهبت المادة (٥٥) إلى التأكيد على أن بشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً . وتعهد أعضاء الأمم المتحدة في المادة ٥٦ منفردين ومجتمعين (أو مشتركين) بالتعاون لادراك هذه المقاصد التي وردت في المادة (٥٥).

وذهبت المادة (١٣) من ميثاق الأمم المتحدة للتأكيد على الجمعية العامة أن تضع دراستاً للاعانة على تحقيق حقوق الإنسان في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولكن المادة (٧٦) الخاصة بنظم الوصاية الدولي على تشجيع احترام حقوق الإنسان وحريته الأساسية.^(١٥)

لقد أضحت مسألة الحماية الدولية لحقوق الإنسان تمثل أحد المبادئ الأساسية للتنظيم الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام منظمة الأمم المتحدة ، وتم التعبير عنها بعدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، كما هو الاعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف الاربعة الصادرة في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩ وبخاصة بشأن الاسرى والمدنيين تحت الاحتلال وغيرهم، إضافة إلى الميثاقين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، المبرمة عام ١٩٥٠ وغيرها.

وقد تمت صياغة هذه المبادئ الأساسية للحماية الدولية في الاعلان العالمي الذي صدر في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٤٨. وقد تضمن هذا الاعلان على ديباجة مهمة وعلى (٣٠) مادة شملت على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

وقد استمرت المناقشات في داخل الأمم المتحدة طيلة ما يزيد عن عامين (أو ما يقارب ثلاثة اعوام) من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٤٨ ليقر الاعلان العالمي لحقوق الإنسان كاهم وثيقة دولية - حسب قناعتي - صدرت في القرن العشرين وتوجد الآن آراء كثيرة حول الاعلان العالمي لحقوق الإنسان فهناك من يذهب إلى أنه عبارة عن توصية وليست

(١٥) انظر: ميثاق الأمم المتحدة، والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، نيويورك، آذار (مارس)

اتفاقية ملزمة، ولكنه في الوقت نفسه يشكل الخلفية الاساسية لكل الاتفاقيات التي صدرت فيما بعد بشأن حقوق الانسان والتي تقارب عن (١٠٠) مئة اتفاقية دولية. وهو للشجرة الوارفة التي تفرعت منها اغصان وثمار كثيرة وفاحت رائحتها لتتشم فضاءات متنوعة وواسعة.

ويشكل الاعلان العالمي لحقوق الانسان اضافة الى العهدين الدوليين (العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) اضافة الى البروتوكولين الاختياريين اللذين صدرا عن الجمعية العامة عام ١٩٦٦ ، خصوصاً البروتوكول الاول الخاص بقبول الشكاوى للفردية، اما الثاني فهي محل خلاف بخصوص عقوبة الاعدام) ما نطلق عليه اسم (الشرعة الدولية لحقوق الانسان).

عندما نقول الشرعة الدولية لحقوق الانسان فاننا نعني الاعلان العالمي، والعهدين الدوليين، والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بهما ولدى البعض البروتوكول الاول (فقط)، ولا بد من الإشارة الى ان تفاقلت جنيف عام ١٩٤٩ التي شكل ركناً مهماً من اركان القانون الدولي الانساني المعاصر، قد تضمنت نصوصاً بخصوص حقوق الانسان ليس لتلطيف وضع الضحايا او للتخفيف من معاناتهم فحسب ، بل باعتبار تلك من الحقوق الانسانية التي لا يمكن لتجاوز عليها او الانتقاص منها سواء وقت الحرب، او وقت السلم.(١٧)

بماكننا القول بان صدور عدد من الاتفاقيات الدولية بخصوص حقوق الانسان، وهي اتفاقيات ذات طبيعة اشتراكية، اي انها منشئة لقواعد قانونية دولية جديدة جعل هذه الاتفاقيات لا تنحصر بولاية قضائية داخلية فحسب ، بل وضعها في صلب القضايا التي تعبر عن صميم وجود القانون الدولي.

كما ان الدول بتوقيعها على تلك الاتفاقيات تكون قد سلمت بجزء من سيادتها الى المجتمع الدولي وسمحت بتدخله لمراقبة سجلها في ميدان حقوق الانسان.

حسبي هنا ان اشير الى اتفاقية منع التعذيب على سبيل المثال فبماكان المواطن في دولة وقعت على اتفاقية منع التعذيب مقاضاة دولته عبر القضاء الدولي بما تضمنته المادة

(١٧) قارن: فرحات ، محمد نور (الدكتور) - البحث عن العدل، القانون الدولي الانساني "القانون الدولي لحقوق الانسان: جوانب الوحدة والتميز" اصدارات سطور، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠، ص٣٢٨ - ٣٥٣ كذلك : للمزالي، عامر (الدكتور) - الفئات المحمية بموجب أحكام القانون الدولي الانساني، مصدر سابق، ص ١١١ وما بعدها.أنظر: (نص) اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩، اللجنة الدولية للصليب الاحمر، جنيف، ١٩٨٧ (النص العربي).

٢٠، التي اعطت الحق للمواطن في اللجوء الى القضاء الدولي بغض النظر عن سيادة الدولة و"التدخل بشؤونها الداخلية"، وذلك تساوفاً مع مبدأ التدخل الانساني"، والدول الموقعة على مثل هذه الاتفاقيات، تكون قد تنازلت عن جزء من سيادتها وسمحت للمجتمع الدولي بمراقبة سجلها في ميدان حقوق الانسان معربة عن امتثالها لما ترتبه هذه الاتفاقيات من استحقاقات سواء باللجوء الى بعض المنظمات الاقليمية او الدولية ذات الصلة للقضائية وهو تطور كبير في ميدان للقانون الدولي الذي اخذ يرجح مبدأ التدخل لاسباب انسانية على غيره من مبادئ للقانون الدولي.(18)

ما هي الموازين العملية والموحدة لقياس نوعية وحجم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان تلك التي يجوز او لا يجوز للتدخل بها لاعتبارات السيادة والخطوط الحمراء التي لا يمكن تجاوزها؟.

ان ايجاد هذه الاليات والمعايير التي تقوم على العدل وبما يشجع مع ميثاق الامم المتحدة والشرعية الدولية مسألة في غاية الاهمية، وذلك للحيلولة دون استخدام قضية حقوق الانسان بطريقة انتقائية وربما تصفية بحيث تكون غطاءاً للتدخل الخارجي ممزوجاً بخيط من حريز لفرض الاستتباع والهينة وملء الارادة، ومعاقبة شعوب وجماعات بكاملها، بحجة خرق ادارتها وسلطاتها المركزية لحقوق الانسان لو قواعد القانون الدولي.

ومن زاوية اخرى، فمثل هذا المعيار ضروري جداً كي لا تنتزع الحكومات التي تنتهك حقوق الانسان وتتحصن بوجه التدخل الانساني باعتباره تدخلاً خارجياً ولاغراض سياسية ودوافع مشبوهة ومؤامرة مريبة. وهو ما يرتبط احياناً بالخطاب التقليدي وبمنط الصراع الايديولوجي في فترة الحرب الباردة.

ان تحديد الضوابط والمعايير والاليات، يتطلب صياغة دقيقة من جانب الامم المتحدة وهيئاتها بحيث لا تؤدي مفاهيم السيادة وعدم التدخل الى حجب مساعدة شعوب وجماعات عرقية او لثنية او دينية او مذهبية او لغوية تتعرض للابادة وتستلب حقوقها الانسانية، وكذلك من جهة اخرى لا تؤدي عكازات ومسوغات للتدخل الانساني الى فرض موديل سياسي او اقتصادي على بلد او شعب بحجة منوعة حكمه لقواعد للقانون الدولي وحقوق الانسان.

(18) شعبان، عبد الحسين - السيادة ومبدأ التدخل الانساني، مصدر سابق، ص ١٨.

وإذا كان التدخل الانساني و"غير الانساني" يترك حساسيات ومضاعفات كثيرة فإن احترام حقوق الانسان والمعايير الدولية على المستوى الداخلي ومواءمة التشريعات الوطنية مع التشريعات الدولية يمنع شبح التدخل من التسلل الى الاوطان وبذلك تحقق مفاهيم إعمال السيادة على نحو لمين وينسجم مع الطموحات الوطنية والانسانية. وهو ما يطرح حالياً على بساط البحث من خطط للإصلاح العربي سواء على مستوى جامعة الدول العربية او على صعيد كل بلد عربي.

هكذا فإن قضية حقوق الانسان لم تعد خياراً داخلياً حسب بل هي ضرورة واختيار في آن وللتزام دولي واجب الاداء واستحقاق غير قابل للتأجيل للتكيف مع متطلبات التغيير وروح العصر ولمواجهة تحديات العولمة وتدفق المعلومات وتكنولوجيا الاعلام وانفتاح السوق وغيرها.

لقد أصبحت قضية حقوق الانسان حقلاً مشتركاً لاهتمامات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية الحكومية وغير الحكومية ، و لا بدّ لجامعة الدول العربية، كمنظمة اقليمية مهمة ان تساهم في هذا المضمار بحيوية وجدية ونسجام مع سمة التطور. وقد سارت أوروبا خطوات حثيثة بعد معاهدة (ماسترخت) التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٤ حين انشأت جهازين لاسين هما محكمة العدل الاوربية والمحكمة الاوربية لحقوق الانسان.

وحسب فتاوتي هاتان الاتفاقيتان مهدتا الطريق لمحكمة روما (المحكمة الجنائية الدولية) لمحكمة منتهكي حقوق الانسان، حيث تم التوقيع عليها في عام ١٩٩٨. ودخلت حيز التنفيذ في العام كما أشرنا ٢٠٠٢. ومن المفارقات ان الولايات المتحدة "الرابعة" لقضايا حقوق الانسان كما تظهر على المستوى الدولي تحفظت على هذه الاتفاقية ولم توقع عليها الا في اللحظات الاخيرة، وسعت للتأثير على نظامها الاساسي ، لكنها عادت وانسحبت منها بعد ان دخلت حيز التنفيذ وهكذا فعلت اسرائيل ايضاً، وهو ما يظهر الازدواجية والاتفاقيات في المعايير بما ينسجم مع المصالح الخاصة الضيقة، بعيداً عن العدالة والشرعية وحقوق الانسان والقانون الدولي.

اما اختصاصات المحكمة الاوربية لحقوق الانسان فهي تتعلق بـ : الفصل في المنازعات التي تنشأ بشأن تطبيق وتفسير هذه الاتفاقية . وتشمل الولاية القضائية للمحكمة الاوربية لحقوق الانسان جميع الدول الموقعة عليها وتعم فائدتها جميع الاشخاص بغض النظر عن جنسياتهم. فلو افترضنا ان مغربياً او ايرانياً او تونسياً او مصرياً او عراقياً (كردياً او عربياً) في هولندا على سبيل المثال قد وقع عليه انتهاك لحقوق الانسان فبامكانه

الرجوع (حتى ان لم يكن من الجنسية الهولندية) الى المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان للفصل في قضيتته ازاء التمييز والانتهاك الذي وقع عليه وإحقاق حقوقه، بمقاضاة الجهة المنتهكة او الدولة المنتهكة (بالكسر).

بتقديري ان مثل هذا التطور المهم هو قصده الامين للامم المتحدة السيد كوفي عنان في خطابه في الدورة ٥٤ للجمعية العامة للامم المتحدة عندما ركز على اولوية مبدأ التدخل الانساني مقما اياه على غيره من الاعتبارات.(19)

٣. العولمة والتدخل الانساني

لعل العولمة ومبدأ التدخل الانساني استوجبت المزيد من للتنازل لصالح قاعدة انسانية جديدة، اساسها "للتدخل لاغراض انسانية"، وإن استخدمت هذه القاعدة في احيان غير قليلة بطريقة فيها الكثير من الازدواجية والانتقائية. لكن ذلك لا يمنع من صواب هذا المبدأ وان كان الجدل حوله مستمراً بعد التطبيقات الخاطئة والممتنمة ومثلما أشرنا ان "المجتمع الدولي" والقوى المسيطرة فيه كانت تصر على فرض نظم العقوبات الشامل على العراق، لم تفعل ذلك إزاء اسرائيل التي ظلت تنتكر للشرعية الدولية وبخاصة للقرارات الدولية ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥.

"للتدخل لاغراض انسانية"، لا يبيح "للتدخل العسكري" كما يعتقد البعض أو يبرره لتحقيق أهدافه السياسية خصوصاً خارج نطاق للشرعية الدولية، ودون إعتماها، بل بالعكس ان التدخل الانساني يقتضي اجراءات من شأنها الانسجام والتسويق مع للشرعية الدولية ولذلك فان عدم ترخيص الامم المتحدة للولايات المتحدة وبريطانيا بشن الحرب على العراق ، يعتبر عملاً لا مشروعاً ولا علاقة له بمبدأ التدخل الانساني، بل على النقيض منه. وقد ثارت تداعيات الحرب على العراق تساؤلات كبيرة ومشروعة سواء داخل للولايات المتحدة او بريطانيا او اسبانيا او غيرها، خصوصاً حجة امتلاك العراق لسلحة دمار شامل او علاقته بالارهاب الدولي او تنظيم القاعدة وهو ما لم يثبت حتى الآن وجوده.

وعلى الرغم من التفinitionات الدولية والاقليمية لضمان الحماية الخاصة لحقوق الانسان الآ ان قضية حقوق الانسان، ظلت معطلة في الكثير من الاحيان، بل يتم الالتفاف عليها بسبب الصراع الايديولوجي الذي كان دافعاً والحرب الباردة بين المعسكرين.

(19) المصدر السابق.

وفيما يتعلق بموضوع بحثنا (واعني به موضوع للتدخل الانساني) فقد وضع العقدين الاخيرين من تطور الامم المتحدة والقانون الدولي المعاصر "مبدأً للتدخل الانساني" في حدود الاستحقاقات، التي يمكن او ينبغي اللجوء اليها، لتأمين احترام حقوق الانسان، فيما اذا تعرضت لانتهاكات خطيرة وجسيمة دونما تفرقة في هذا الشأن إن كان الانسان من رعايا دولة اجنبية او مواطناً مقيماً بصفة دائمية او مؤقتة او من اقليم الدولة المنتهكة. غير ان هذا الحضور الجديد لمبدأ التدخل الانساني قد اثار طائفة من الاشكالات وبخاصة في بعض تطبيقاته التي اتسمت بالازدواجية والانتقائية في المعايير. كما اشرنا - وللسياسات ذات اللوجين (Double Stenders) مما دفع اوساطاً تقليدية وجديدة لإبداء التحفظات بشأنه او بشأن بعض تطبيقاته الملتبسة.

فأناصر مبدأ السيادة التقليدي ظلوا يناوون مبدأ التدخل الانساني وما فتئوا يضربون أمثلة كثيرة ابتداءً من حصار الشعب العراقي الذي دلم ١٣ عاماً والحرب على العراق فيما بعد وكذلك تعطيل أو تأجيل أو إقصاء أعمال القرار ٦٨٨ القاضي بوقف القمع وكفالة احترام حقوق الانسان ، مروراً بالبوسنه والهرسك وكوسوفو وصولاً الى قانون محاسبة سوريا بعد الحرب على الارهاب في افغانستان والعراق وغيرها.

واذا اردنا ان نضيف قضية فلسطين التي ما تزال ماثلة الى العيان بما فيها من موضوعات منفردة ومجموعة تشكل قضايا خطيرة مثل قضية القدس والمستوطنات واللاجئين والمياه والحدود والجولان واخيراً بناء جدار الفصل العنصري ناهيك عن تصعيد الارهاب الشاروني وخصوصاً منذ الانتفاضة الفلسطينية السلمية في ٢٨ ليلول (سبتمبر) عام ٢٠٠٠ وحتى الوقت الحاضر وغيرها، ربما سنصل الى استنتاجات أخرى لا علاقة لها بالتدخل الانساني.

ومنتهكوا حقوق الانسان يعارضون "التدخل الانساني" ويتكزون على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية المنصوص عليه (في المادة الثانية للفقرة السابعة من ميثاق الامم المتحدة) التي تقول بمبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية فيما يتعلق بصميم السلطان الداخلي للدول.

واصحاب فكرة الخصوصية يدافعون عن مبدأ السيادة التقليدي وإن كان بعضهم من ضحايا انتهاكات حقوق الانسان لكنهم يشتركون مع جلاهم (إذا جاز التعبير) بجذر فكري واحد لاساسه تعليق المبررات على شناعة الغير والخارج تحديداً وذلك في مواجهة مع الفكرة العالمية الكونية لحقوق الانسان تلمصاً من استحقاق الالتزامات الدولية وبخاصة

واجب وضرورة التدخل الانساني في حال حصول انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان وفي اطار آليات معتمدة للشرعية الدولية.

ويمكنني القول ازاء هذه "المفارقة الفكرية" ان أصحاب التزمّت في فكرة الخصوصية يلتقون مع بعض الحكام في رفض فكرة الإصلاح والانفتاح واعتماد المعايير العالمية التي تخص بني البشر ولولئك هؤلاء رضعوا من ثدي واحد مع الانظمة حتى وان كانوا من معارضيهما، وحليهم اساسه الاستبداد او الفكر الشمولي او المحافظ.

ان الانحسار للتريجي لمبدأ السيادة التقليدي في السنوات الاخيرة فرض فسحة جديدة من التعاطي مع مبدأ للتدخل الانساني الذي اصبح في كثير من الاحيان ضرورة لا غنى عنها لضمان احترام حقوق الانسان وحماية ارواح البشر وهو المبدأ الذي اعتمدته المجتمع الدولي كجزء من مسؤوليته ويهدف تأمين رقابته ووضع حد للانتهاكات والتجاوزات الخطيرة وذلك لأن الانسان كان وما يزال وربما على نحو اشد سطوعاً هو القيمة العليا التي لا يرتقي الى منزلتها اي شئ لخر. ان هذه الفكرة تبدو خارج السياق العربي حين يتم الحديث عن التدخل العربي الانساني لاثنا ستصطم بميثاق جامعة الدول العربية الذي يحرم ذلك تحريماً قطعاً.

وقد كان الدكتور بطرس غالي الامين العام السابق للأمم المتحدة على حق حينما قال في مواجهة الانتهاكات الجسيمة وتقييم دور الامم المتحدة "اذا كان هناك معايير واجراءات لمواجهة الحالات العادية فان الامم المتحدة لم تتمكن من التصرف على نحو فعال لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، وليس بوسع الامم المتحدة ان تقف مكتوفة الايدي او بلا مبالاة بوجه ما تزخر به وسائل الاعلام من انباء اليوم من مستلزمات معينة، وسوف تعتمد موثوقية الامم المتحدة ككل في الاجل الطويل على نجاح استجابتنا لهذا التحدي".

ولعل هذا الفهم ينسحب على العلاقات العربية - العربية اذ طالما تعرضت جامعة الدول العربية الى انتقادات شديدة ازاء الانتهاكات الداخلية في البلدان العربية، دون ان تستطيع فعل شئ بسبب من تقييدات الميثاق من جهة وطبيعة النظام الاقليمي العربي الذي لا تسمح بأي نوع من انواع التدخل من جهة أخرى. وهو ما كان أجندة دائمة لاجتماعات وزراء الداخلية العرب الناجحة باستمرار ، خصوصاً في الاتفاق على ضوابط عدم التدخل وملاحقة "المعارضين".

بإمكانني القول بأنه منذ عام ١٩٩٠ تم وضع الاسس النظرية لمبدأ التكتل الانساني وبخاصة بعد اجتياح القوات العراقية للكويت وقبل حرب الخليج الثانية، فقد جرى ذلك في مؤتمر انعقد في باريس في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٩٠ حيث وضعت بعض الآليات الجديدة لمراقبة انتهاكات حقوق الانسان بما فيها إيجاد مكتب اوروبي خاص للإشراف على شرعية الانتخابات وتحديد معالم النظام الديمقراطي التعددي لاحترام حقوق الانسان، وفي مؤتمر برلين والاتفاقية المنبثقة عنه بعد انتهاء العمليات العسكرية اي في حزيران (يونيو) عام ١٩٩١ اقنعت الدول الغربية وبعد وضع اللمسات الاخيرة عل تفكيك الاتحاد السوفيتي وانتهاء المنظومة الاشتراكية السابقة على اقرار مبادئ دولية جديدة، حيث تم هدم جزء غير قليل من مبدأ عدم التكتل في الشؤون الداخلية، حين اكد المؤتمر على أحقية الدول الاعضاء للتدخل لوضع حد لانتهاكات حقوق الانسان والقوانين الدولية، وذهبت الاتفاقية اكثر من ذلك حين لكتت على اهمية وضرورة وضع خطة للطوارئ لمنع حدوث اصطدام مسلح متجاوزا على مبدأ السيادة التقليدي. ولم يكن ذلك ممكناً لولا التغيير الذي حصل في ميزان القوى على المستوى الدولي ولولا الحاجة المتزايدة لوضع حد للخروقات المسافرة لحقوق الانسان التي أدت الى اختناقات شديدة في العديد من البلدان والمجتمعات.⁽²⁰⁾

ان التطور في تأكيد مفهوم التكتل الانساني قد اثار اشكاليات جديدة بشأن التوازن بين مبدأ سيادة الدولة وحق التصرف في شؤونها الداخلية وبين احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية والمسألة لا تتعلق فقط بالجانب الفقهي او النظري او الفكري بل ببعض الجوانب العملية، اذ كيف يمكن الموازنة بين مفهومين يبدوان متناقضين : للمفهوم الاول مفهوم السيادة وعدم التدخل والمفهوم الثاني مبدأ التدخل الانساني، باعتباره احد ابرز قواعد القانون الدولي المعاصر، رغم الاشكالات التي أثارها.

ان نقطة التوازن بين المساواة والتدخل الانساني تتعلق بالتطور الذي حصل في ميدان القانون الدولي، خصوصاً المدى الذي يستطيع فيه المجتمع الدولي فرض التدخل على الدول الاعضاء لتأمين احترامها لحقوق الانسان وفقاً لميثاق الامم المتحدة وفي اطار القواعد الملزمة - الأمرة وطبقاً للشرعية الدولية وليس خارجها، ناهيك عن ان الالتزام بمبدأ التدخل الانساني

(20) المصدر السابق.

لا يعني تأييد خيار الحل العسكري بصورة تلقائية، بل هناك اجراءات وخطوات طويلة وعريضة ومتداخلة يمكن بواسطتها الضغط على الدول والحكومات التي تنتهك حقوق الانسان وراغمها على الامتثال لقواعد الشرعية الدولية واحترام حقوق الانسان وليس ترجيح الحل العسكري خصوصاً لما يسببه من آلام وعذابات ناهيك عن وجود طرق كثيرة يمكن الاستعانة بها لتحقيق هدف احترام حقوق الانسان.

ان اي حل عسكري حتى وان كان اضطراراً وتحت خيمة الشرعية الدولية، فانه بالنتيجة سيفضي الى انتهاكات خطيرة لكامل منظومة حقوق الانسان. لقد استخدمت القوى المتنفذة مبدأ للتدخل الانساني بتوظيف سياسي لتحقيق اغراضها السياسية وأهدافها المصلحية الأنانية الضيقة وفي الكثير من الاحيان على نحو لا يخلو من ازدواجية وانتقائية المعايير، بما ألحق ضرراً بمبدأ للتدخل الانساني ذاته ناهيك عن انعكاساته السلبية على مستوى الشعوب والامم وبخاصة النامية.

أرد ان أذكر أن مبدأ التدخل لأغراض انسانية من حيث الاساس هو صحيح ولكن ذلك لا يعني تحبيذ العمل للعسكري أو تأييد للحرب وسيلة لتطبيق مبدأ التدخل الانساني. وهنا لا بدّ من ضوابط وقواعد سليمة لتطبيق هذا المبدأ وأول هذه المبادئ هو الشرعية الدولية وصنود قرار دولي من اعلى الهيئات الدولية وبخاصة "مجلس الامن" وثانيها الانتهاكات ذات الطبيعة الجسيمة أو السافرة خصوصاً اعمال الابادة والتطهير القومي او الديني او القتل الجماعي، وغير ذلك مما يعدّ من جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية. وثالثهما وجود آلية معينة للتدرج في تطبيق مبدأ التدخل الانساني بما فيها بعض العقوبات ضد الانظمة والحكومات المنتهكة لحقوق الانسان، وليس ضد الشعوب.

وبخصوص الازدواجية والانتقائية في المعايير، فقد كانت للولايات المتحدة نصراً على تطبيق العراق لجميع القرارات الدولية الصادرة من مجلس الأمن وتشدّد على استخدام أقصى العقوبات الدولية لامتثاله بتنفيذ تلك للقرارات ، لكنها كانت تخض النظر عن القرار ٦٨٨. ومن المفارقات ان يكون نظام العقوبات الدولية وبخاصة الحصار الدولي الجائر قد أفضى الى وفاة اكثر من مليون و ٦٠٠ الف انسان اغلبهم من الاطفال، في حين ان هدف التدخل الانساني هو حماية الانسان وليس العكس من ذلك.(21)

(21) يقول دافيس هاليداي كبير المفتشين الدوليين عن الاسلحة في المؤتمر العالمي المنعقد في مدريد ٢٠-٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٩ عن تأثيرات العقوبات ضد العراق. "سأحدث بليجار في

وحول القرار ٦٨٨ الصادر في نيسان (ابريل) ١٩٩١ فإنه صدر بعد اقتراح من فرنسا وبرسالة من كل من حكومتي تركيا وايران بعد الوضع الانساني المأساوي في جنوب وشمال العراق (كرديستان) والاصطدامات المسلحة اثر اندلاع الانتفاضة بعد هزيمة الجيش العراقي في الكويت واضطراره الى الانسحاب.

وهنا لا حظوا المفارقة والمساومة التاريخية، يوم تم السماح للقوات العراقية من جانب "قوات التحالف" بقمع الجماهير "المنفضة"، في حين استمرت هي في فرض الحصار على العراق ومنعت اجراء أي تغيير.

ورغم صدور القرار ٦٨٨ فقد تم إهماله ولا أحد يسأل عنه، فلا الولايات المتحدة التي كانت تريد اجراء تغيير في العراق لمصلحتها ولا مجلس الأمن الذي أصدره ولا الحكومة العراقية قبلت به وهي التي وافقت على نحو ٦٠ قرار دولي مجحف ومذل باستثناء هذا القرار، الذي دعا لكفالة احترام حقوق الانسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين، كما تحدث عن وقف للقمع، وهذا يعني فيما يعنيه إجراء انتخابات حرة كان يمكن ان تكون بإشراف من الأمم المتحدة، اي احدث تغيير سلمي في البنية السياسية والقانونية. وحتى المعارضة الوطنية العراقية لم تعمل الجهد والفكر باتجاه تفعيل هذا القرار والتقدم الى الأمم المتحدة بالبيات لتنفيذه تجنباً لكارثة كانت محدقة وهو ما حصل بالفعل ، في حين ان بعض الاطراف كان يغذي سعي الحرب، معتبراً تلك العملية القيصرية أمر لا مفر منه، مخفياً من تأثيراتها على الصعيد الانساني.

كما ان السيد فان ديرشتويل المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان الدولي لم يسمح له بزيارة العراق سوى مرة واحدة عام ١٩٩٢ منذ تولية مهامه ١٩٩١ وحتى استقالته ١٩٩٩ في حين كانت الولايات المتحدة تفرض زيارة فرق التنقيش لمئات المرات وتستخدم بعض موظفيها لاغراض لا علاقة لها بعملهم الفني بل بمهام جاسوسية كما أفاد بعضهم ، بما فيها تسريب معلومات وتقارير لاسرائيل.

موضوع العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الامم المتحدة على شعب العراق كحالة لياذة جماعية ، جريمة ضد الانسانية ... ان رجالاً ونساءً ، ذوي ضمير ، ذوي كفاة اخلاقية وتكامل ، سيواصلون المطالبة بانهاء هذه الجرائم التي ترتكب ضد الانسانية ، الابادة في حقيقة الامر، فيما يتعلق بالعراق".أنظر: سيمونز، جيف - استهداف العراق، العقوبات والغارات في السياسة الامريكية ، مركز دراسات للوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٤.

ولكن الولايات المتحدة لم تكن تصر على تطبيق القرار ٦٨٨ لسوء بالقرارات الأخرى حتى لجأت إلى الخيار العسكري خارج نطاق الشرعية الدولية مبتعدة عن أي حل آخر رغم أن قضية أسلحة الدمار الشامل وكذلك علاقة العراق بالارهاب الدولي لم تثبت حتى هذه اللحظة رغم مرور عام على احتلال العراق.

صحيح ان القرار ٦٨٨ لم يصدر ضمن الفصل السابع مما يجعله بحجته ادنى من بين عدة دزينات من القرارات المجففة والمفروضة على العراق، لكن هذا القرار مثل أي قرار من مجلس الأمن هو واجب التنفيذ، ولذلك فإن اهماله واللجوء إلى الخيار الحربي يدعونا للقول مثلما قلنا سابقاً ان ما حصل في العراق هو ما كانت تريد الولايات المتحدة في خيارها العسكري وهستيريتها الحربية خصوصاً بعد الذي حدث في الولايات المتحدة في ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ من عمل ارهابي، وبتشجيع من صقور للحرب من التيار اليميني المتشدد. وهو ما قرره الرئيس بوش بعد يوم واحد من تلك الاحداث، أي شن الحرب على العراق، كما يجري كشفه حالياً. وكان صدور كتاب بوب وودورد Plan attack " خطة الهجوم " قد اثار ضجة واسعة في الولايات المتحدة خصوصاً المعلومات التي نشرها والتي قال انه استقاهما من مسؤولين كبار بما فيهم الرئيس بوش عن خطته في ضرب العراق.

من هنا يأتي نقدنا للسياسة الازدواجية والمعايير الانتقائية في العلاقات الدولية، لمبدأ التدخل الانساني في ضوء القانون الدولي وتلك المسألة تشكل ركناً جوهرياً في السياسة الأمريكية وبخاصة إزاء اسرائيل حليفها ففي حين كانت الضغوط تتعاظم ضد العراق وتطالبه بتنفيذ جميع القرارات الصادرة عن مجلس الامن الدولي دون قيد او شرط ، كان المجتمع الدولي وفي مقدمته الولايات المتحدة يغض الطرف عن القرارات الصادرة بخصوص القضية الفلسطينية وضد اسرائيل مثلما هو القرار ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ بخصوص جنوب لبنان وغيرها بما فيها القرارات الخاصة بضم القدس وبضم الجولان بالضد من الشرعية الدولية وبالضد من قرارات الأمم المتحدة كما أشرنا.

◆ الفصل الثالث ◆

جامعة الدول العربية
والمجتمع المدني وحقوق الانسان

الفصل الثالث

جامعة الدول العربية

والمجتمع المدني وحقوق الانسان

١. الشريعة المشتركة

لم تتطرق جامعة الدول العربية في ميثاقها الى مسألة المجتمع المدني ولم تتناول قضية حقوق الانسان، الا في العام ١٩٦٨ حين بحثت اللجنة الدائمة موضوع فلسطين والانتهاكات للسفارة والصارخة التي تعرض لها الشعب العربي الفلسطيني وخصوصاً بعد العدوان الاسرائيلي في ٥ حزيران (يونيو) لعام ١٩٦٧. وكذلك استجابة مع نداء الامم المتحدة لانشاء لجان تعليمية بالتساوق مع مؤتمر طهران الدولي لحقوق الانسان عام ١٩٦٨.

ورغم ان مشروع الميثاق العربي لحقوق الانسان كان قد طرح منذ العام ١٩٧١ الا انه ظل ينام ويستيقظ، حتى تم قراره على عجل في العام ١٩٩٤ اي بعد نحو ٢٣ عاماً ولكن بتحفيزات اساسية عليه من ٧ دول، مع تحفظات دول أخرى على بعض المواد والفقرات.

للجنة التي تم تأسيسها لم تتألف من خبراء مستقلين وكان بعض اعضائها ممثلين لحكوماتهم ولا علاقة لهم بحقوق الانسان، كما لم يتم تطويرها أو توسيع دائرة عملها رغم تأسيسها فريقاً صغيراً ينظر بشأن اتفاقية عربية لحقوق الانسان، وهي التي عرفت فيما بعد باسم "الميثاق العربي لحقوق الانسان". ورغم ان الوثيقة كانت من أضعف الوثائق الدولية والاقليمية للخاصة بحقوق الانسان، فقد حملت بذرة موتها منذ البداية حين تحفظت عليها بالكامل عدد من الدول، وفعلت دول أخرى بالتحفظ على بعض المواد، كما أشرنا.

المشروع السابق لم يتناول الحقوق السياسية الا على نحو محدود وعلى سبيل المثال ما ورد فيه ان: " الشعب مصدر السلطات" وعدم جواز الاعدام بالنسبة للمعارضة السياسية. اما بخصوص حقوق المرأة والطفل والمعوقين والاقليات فقد ظلت غائبة تقريباً كما انه لم يرتق الى الضمانات القضائية للمحاكمة العادلة.

ويعود اقرار الميثاق العربي لحقوق الانسان، في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٤ الى الظروف الدولية الجديدة، التي نشأت في اواخر الثمانينات واولائل التسعينات، تلك التي تتعلق بالدعوة الى التعددية وحرية الموق واحترام حقوق الانسان، مع آليات جديدة للتدخل الانساني في حالة الهدر للسافر والصارخ لحقوق الانسان. وكان ميثاق باريس لعام ١٩٩٠ واتفاقية برلين لعام ١٩٩١ اساساً جديداً للتحول في هذا الميدان، تمهيداً لمؤتمر فينا لعام ١٩٩٣ الذي تحدث عن آليات جديدة، كما أشرنا.(22)

ولعل الامر يعود الى انعكاسات مؤتمر فينا الدولي حول حقوق الانسان وبروز دور كبير لمؤسسات المجتمع المدني العربي، التي كان لها حضوراً وكثافة متميزة وبخاصة منظمات حقوق الانسان. وكان تأسيس المنظمة العربية لحقوق الانسان عام ١٩٨٣ وفيما بعد المعهد العربي لحقوق الانسان عام ١٩٨٩ اضافة الى وجود منظمات سبقت او لحقت هذا التاريخ خصوصاً في المغرب ومصر وتونس وغيرها، دوراً مهماً في تعزيز الوعي الحقوقي ونشر ثقافة المجتمع المدني وحقوق الانسان.

كما لعبت الاتحادات والهيئات الاقليمية مثل المحامين والحقوقيين العرب والنساء واتحادات الكتاب والاعلاميين (الصحافيين) والمتقنين وغيرها دوراً حيوياً في تطوير مفهوم العمل المدني.

ان هذه المحاولات اعادت الى الازهان، النقص الفادح في موقف ميثاق جامعة الدول العربية من مؤسسات المجتمع المدني العربي ناهيك عن الفقر في المعالجة والتناول والاعتراف والآليات الضرورية ، كما كشفت عمق الهوة بين الواقع والتطور الدولي من جهة والواقع والتخلف العربي في هذا المضمار، من جهة أخرى.

واذا كانت الامم المتحدة قد وسعت من اطار حركتها فيما يتعلق بدور المجتمع المدني وهيئات حقوق الانسان التي ساهمت في التحضير للاعلان العالمي لحقوق الانسان بين ١٩٤٦ - ١٩٤٨ وفيما بعد في صدور العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦، اللذان دخلا حيز التنفيذ في العام ١٩٧٦ والتي تشكل مع الاعلان العالمي، اضافة الى البروتوكول الاول، للخاص

(22) للاطلاع على نصوص مؤتمر طهران ١٩٦٨ ومؤتمر فينا لعام ١٩٩٣ الدوليين يمكن مراجعة كتاب : عمر، عماد، سؤال حقوق الانسان، تقديم الحبيب البكوش، مطبعة المنابل، عمان ٢٠٠٠، ص ٢٠٧ - ٢١١ وما بعدها.

بسماع الشكاوى الفردية، "الشرعة الدولية لحقوق الانسان" ومعها عشرات الاتفاقيات الدولية، فان جامعة الدول العربية ظلت تراوح في مكانها في هذا الميدان المهم وهي بذلك تعكس الواقع المزري في النظام الاقليمي العربي ولكل بلد عربي على حدة. ورغم بعض التطورات الاجبالية المحدودة في بعض البلدان العربية خصوصاً الاقرار ببعض مظاهر التعددية وحرية التعبير والترخيص لمؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المهنية والنقابية، إلا أن الصورة ظلت قائمة وملتبسة ومشوشة، بل مريية، خصوصاً "الاصرار" او اللامبالاة على عدم للحاق بالركب الدولي، الذي اخذ يقاس بمدى اقرار واحترام حقوق الانسان باعتبارها تشكل المعيار الحقيقي للتقدم وليس عدد الحاسبات او للكمبيوترات او الانترنت او غير ذلك. فالانسان هو مقياس كل شئ على حد تعبير الفيلسوف الاغريقي بروتوغوراس.

٢. عمرو موسى والاصلاح

بعد استلام عمرو موسى الامانة العامة في الجامعة العربية اجري مراجعات بشأن عملها وادائها وتوجهاتها وسعى لاتخاذ اجراءات لتطويرها وتحسينها وبخاصة فيما يتعلق بالمجتمع المدني، رغم محاولات الكبح وتثبيط العزائم ومحاولة الافراغ من اي محتوى حقيقي للاصلاح. واذا كان الواقع يشي بالكثير من عوامل التشاؤم، خصوصاً وان كل ما حولنا مدعاة لذلك، فان تفاؤل الارادة حسب المفكر الايطالي انطونيو غرامشي يظل قائماً وهو ما يدفع مسؤولاً عربياً رفيع المستوى وخبيراً فاعلاً في السياسة الدولية مثل عمرو موسى وزير خارجية مصر السابق الى التمسك بالاصلاح والاصرار على تحقيق قدر منه كخطوة أولية على الطريق السليم وان لصطدم لليوم وربما غداً بعقبات اساسية تحول دون تحقيق للتغيير المنشود، إلا أن التغيير بعد أن أصبح استحقاقاً غير قابل للتأجيل قد يأتي عاصفاً ومدوياً ان لم يأتي سلمياً وتدرجياً على مستوى كل بلد عربي وعلى المستوى الاقليمي ايضاً ولعل تجربة العراق مثال صارخ على ذلك.

في عام ٢٠٠١ قرر الامين العام تعيين مفوض سامي للمجتمع المدني، هو الاستاذ طاهر المصري رئيس الوزراء الاردني الأسبق، الذي اجري اتصالات مع بعض الخبراء والشخصيات للحوقية. وحتى هذه اللحظة لم تستكمل للفكرة ولم يتم التحرك الا على نطاق محدود.

وحصل تطور آخر بعقد مؤتمر المنظمات الاهلية في بيروت ٢٠٠٢ بحضور نحو ١٥٠٠ حقوقياً وناشطاً وهي ظاهرة أقرب الى التشبيك او للشراكة لكنها لم تتطور وظلت

محاولات محدودة، في حين وصلت شراكة وثيقة ميثاق لشبونة ١٩٩٥ الى أفق متطورة وواعدة، وتأسست في ضوئها "الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الانسان" عام ١٩٩٧ استناداً الى الشراكة التي ضمت ٢٧ دولة وأصبحت اليوم ٣٧ دولة باتضمام ١٠ دول جديدة معظمها من لوربا الشرقية.⁽²³⁾

ولعل تلك الخطوة كانت شهادة ميلاد جديدة لشراكة حقوقية على ضفتي المتوسط يمكن توسيعها، ومع ان العالم العربي ظل بعيداً عن الشراكة العربية فإنه تقريباً أصبح جزءاً منه في إطار من الشراكة الأوروبية-متوسطية. هذه الخطوة توفر فضاءاً عمومياً أوسع من العالم العربي للتحرك، ولعلها تحفز الى فضاء عربي شريك ليس للجامعة حسب، بل للقمة العربية، وما قمة المجتمع المدني الموازية الأجزاء من ذلك . وكان مؤتمر الإسكندرية والوثيقة التي صدرت عنه عشية مؤتمر القمة العربية الذي كان من المزمع عقده في تونس وكذلك المؤتمر الذي نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان بالتعاون مع "عدل" (في بيروت) خلال شهر آذار (مارس) ٢٠٠٤ وبعض المنظمات الدولية الأليل على اهمية قيام فعالية عربية موازية للقمة.

للفعالية الأخرى الموازية للقمة العربية للرسمية المنعقدة في تونس لواخر آذار (مارس) ٢٠٠٤ كانت بدعوة من المعهد العربي لحقوق الانسان بحث قضايا الإصلاح على المستوى ميثاق الجامعة والجهاز العامل والإدارة وإتخاذ القرار والميثاق العربي لحقوق الانسان اضافة الى الأوضاع الداخلية وللنظام الإقليمي العربي، كما يمكن لقمة المجتمع المدني العربي الموازية أن تهتم بالحوار الثقافي وقضايا الهجرة واللاجئين واتفاقيات العمل الدولية، ناهيك عن العلاقة مع المنظمات الدولية والإقليمية. وسنغرد عرضاً للوثائق الثلاث لأهميتها في قائمة هذا البحث كملحق لهذا البحث.

الإصلاح أصبح ضرورة ولختيار في آن ، ليس للترقيم أو للترميم، بل بأحداث نقلة نوعية حقيقية. وإذا كانت رياح التغيير التي هبت على العالم وكنتت العديد من الأنظمة

(23) يقول الدكتور عبد الله ساعف: ان مرحلة جديدة عن حياة المجتمع المدني العربي قد انطلقت وهذه لا تتجلى في تعيين مفوض لشؤون المجتمع المدني العربي في إطار الجامعة بل في انطلاق سيورة التشبيك الجمعي التي انتشرت على نطاق واسع عربياً بعد ان سجلت حقول معرفية متعددة مؤشرات وتجليات ودلالات نحو المجتمع المدني العربي وحضوره في مجالات حيوية، الحقوقية منها والنسائية والشبابية والتنمية والثقافية والإعلامية والبيئية. أنظر: ساعف، عبد الله (الدكتور) - نحو انفتاح جامعة الدول العربية على المجتمع المدني العربي، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية (من أجل إصلاح جامعة الدول العربية)، مصدر سابق.

الشمولية في اوربا الشرقية في لواخر الثمانينات، وانكسرت أمواجه عند شواطئ البحر المتوسط الجنوبية، فإن للرياح العاتية حالياً تريد اقتلاع كل شيء، يقف في طريقها تحت حجة الإصلاح او غيرها خصوصاً وقد توافقت مع ارادة امريكية حملت باقطة مكافحة الارهاب الدولي وتحقيق الإصلاح السياسي والتربوي والديني على الطريقة الامريكية، ونموذج افغانستان والعراق دليل حي على الخسارة للفادحة لفرصة تغيير حقيقية كان يمكنها تجنب وقوع البلدين تحت الاحتلال لو تحققت خطوات الإصلاح بالفعل ونزع فتيل الازمة على نحو عقلاني. وإذا كان الإصلاح حاجة ملصة وضرورة لا غنى عنها فإن الامر يتعلق باستحقاقات داخلية ظل الاصلاحيون والحداثيون والتقدميون العرب يدعون اليه منذ عقود من الزمان وبخاصة بعد مرحلة الاستقلال وليس بسبب الضغط الخارجي.

في هذه الظروف طرح مشروع الميثاق العربي لحقوق الانسان بعد اجراء تعديلات اساسية عليه، قام بها بعض الخبراء العرب، خصوصاً بعد أن وصلت الامور الى وضع لا يمكن السكوت عليه او الابقاء على ذات الحال بعد النكوص للهائل في الوضع العربي وعودة الاستعمار المباشر والتدهور المريع الذي أعقبه.

الفريق الصغير الذي تم اعتماده بذل جهداً طيباً استناداً الى عنصر الارادة والرغبة في التغيير خصوصاً بعد الضغوط الخارجية والتحديات الداخلية وليس بعيداً عن ذلك مشاريع الإصلاح الامريكية، سواء مشروع كولن بول او مشروع الشرق الاوسط الكبير وكذلك المشروع الفرنسي- الالمانى للإصلاح. ولا بدّ هنا من الاقرار ان مطالب الاصلاحين العرب ومنظمات المجتمع المدني كما كشفتها تقارير التنمية البشرية كانت أكثر عمقاً وأبعد مدًى وأكثر إدراكاً لاهمية وضرورة الإصلاح وانها نابعة عن معرفة بالواقع ومتطلباته وبخاصة القهر والتجاوز على الحريات المدنية والسياسية ونقص المعرفة والتدهور في حال حقوق الانسان والعقبات الجدية أمام قيام الحكم الصالح.

٣. الشراكة والمجتمع المدني

القرار بالإصلاح يتطلب وجود حركة موازية للمجتمع المدني للشراكة والموازنة والمراقبة. وقد اتخذ المجتمع المدني منذ سنوات طويلة خطوات على هذا الطريق سواء بشأن اتفاقية عربية عام ١٩٧٤ او ميثاق سيرلكرزا عام ١٩٨٦ او عام ١٩٩٩ حين انعقد مؤتمر الحركة العربية لحقوق الانسان في كاريلانكا (الدار البيضاء) او العام ٢٠٠٠ او العديد من المؤتمرات الإقليمية مثلما هو مؤتمر صنعاء والاسكندرية وبيروت و تونس الموازية للقمّة او غيرها.

بتقديري ان مشروع الميثاق العربي لحقوق الانسان الذي تم اعداده يعتبر ايجابياً ولا بد من دعمه لأنه احتوى على بنود ونقاط جيدة ومنها بعض الخصوصيات مثلما هي الديبلماة والمادة الثانية اللتان نصتا علي رفض لكافة "اشكال العنصرية والصهيونية التي تشكل انتهاكاً لحقوق الانسان وتهديداً للسلم والامن العالميين...." وان كافة اشكال العنصرية والصهيونية والاحتلال والسيطرة الاجنبية هي تحدٌ للكرامة الانسانية وعائق اساسي حول دون الحقوق الاساسية للشعوب ... كما نصت على حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الاجنبي.

ومن القضايا المتميزة: الامتناع عن اجراء تجارب طبية او علمية على اي شخص او استغلال اعضائه دون رضائه الحر وادراكه الكامل للمضاعفات (المادة لتاسعة) . والحق في الحصول على تعويض لزاء اي اعتقال تصفي او غير قانوني (المادة ١٤ - فقرة ز). ولا شك ان هناك نواقص اساسية وهذه النواقص والثغرات التي تتعلق ببعض الحقوق السياسية وحقوق المرأة وحقوق الاقليات وحقوق الاجانب فضلاً عن النقص الفادح في آليات التنفيذ.

واذا كان الميثاق العربي لحقوق الانسان، لا يرتقي الى السقف الدولي والمعايير العالمية، لكنه يشكل خطوة مهمة واجابية على هذا الطريق واحتوى على أهم ما في المعايير الدولية من مبادئ وقواعد، رغم بعض المثالب والثغرات المهمة.

لو إلتأمت القمة العربية للملوك والرؤساء العرب في تونس وتمكنت من اقرار هذا الميثاق، لاعتبر الامر تطوراً كبيراً وذلك باعتراف العديد من المنظمات الدولية بما فيها منظمة العفو الدولية ولساعد ذلك النشاط العرب على مطالبة البلدان العربية على تطبيق ما ورد في الميثاق وتحويله الى اتفاقية عربية اقليمية لحقوق الانسان والسعي لمواصلة النضال لايجاد آليات للتطبيق باعتماد المساعلة وسيلة لتحديد المسؤوليات ازاء الانتهاكات والتجاوزات. الامر المؤسف هو تأجيل انعقاد القمة، لكن المسألة ستبقى معروضة على القمة القادمة سواء انعقدت في تونس مرة اخرى او في دولة المقر (مصر) أو غيرها.

الاصلاح يتطلب ايضا اصلاح ميثاق الجامعة العربية وتحديثه ليتني منسجماً مع تطور القانون والفقه الدولي طيلة نحو ٦ عقود من الزمان خصوصاً ما يتعلق بدور المجتمع المدني وحقوق الانسان وبعض المبادئ الاساسية للقانون الدولي بما فيها التدخل لاغراض اسمائية وعدم التدخل بمبدأ عدم التدخل الوارد في ميثاق الامم المتحدة المادة الثانية (الفقرة السابعة)، وكذلك ما يتعلق بحل النزاعات العربية - العربية ، سواء ما يتعلق بمحكمة عدل عربية او غير ذلك.

عصرنة وتحديث الميثاق مسألة أساسية، والإصلاح ليس سياسياً حسب، بل يتعلق أيضاً بقضايا التعليم والتربية والثقافة والصحة والعمل والتجارة والتكامل الاقتصادي وحرية انتقال الإيدي العاملة والأفراد وتعزيز دور المرأة، ناهيك عن تطور لادري والاستفادة من كفاءات عربية كثيرة.

٤. تجربة المجتمع المدني الموازية (خلاصات)

في الختام يمكن القول ان جامعة الدول العربية لا يمكنها الخروج من أزمتها وتفعيل دورها دون وجود مجتمع مدني نشيط وحيوي، اضافة الى خطط الإصلاح السياسي والقانوني والاداري، سواء في كل بلد عربي أو على المستوى القومي، فضلاً عن اعادة النظر في ميثاق جامعة الدول العربية وتكييفه ليمتجيب للتطورات الدولية للراهنه وكذلك لتطور الفقه الدولي ومواثيق حقوق الانسان. وهنا أكرر أهمية التشديد على استيعاب مثل هذه التطورات، سواء ما يتعلق بالتدخل لأغراض انسانية أو غيره كلما استدعت الحاجة والضرورة، ولكن بضوابط للشرعية الدولية وضمن آليات بحيث لا يتم استثمارها أو توظيفها لأغراض سياسية.

لقد جرت بعض المحاولات لتفعيل المجتمع المدني العربي على المستوى الرسمي لجامعة الدول العربية، وهي محاولات ايجابية، ولكنها ظلت في اطار الاعلان منذ سنتين وظل المفوض الخاص بالمجتمع المدني الأستاذ طاهر المصري رئيس مجلس الوزراء الاردني الأسبق دون امكانات ودون خطة عمل، لأن الأمر لا يتعلق بشخصه وكفاءته، ولكن بالوضع الذي تعاني منه جامعة الدول العربية وامكاناتها المالية ورغبتها في تحقيق ما طرحه الأمين العام السيد عمرو موسى من خطط لتطوير واصلاح الجامعة والكوابح التي تعترض طريقه.

من جهة أخرى سعت بعض الحكومات العربية للسماح لبعض الهولمش للتحرك في اطار حركة المجتمع المدني، ولكنها ظلت محدودة التأثير ولم يتم تفعيلها على المستوى القومي. من تجربتي الشخصية سأناول ثلاث محطات فيما يتعلق بالمجتمع المدني العربي. ويودي أن أقول أن وجود مجتمع مدني قوي ومؤسسي، يمنع من تغول سلطات الدولة على المجتمع وسيكون له دور كبير في الرقابة والشفافية والمشورة وتوسيع دائرة للمشاركة، وأعتقد ان الاعتراف من جانب جامعة الدول العربية بمؤسسات المجتمع المدني العربي (كمندى مثلاً) يساهم في تعزيز دورها من جهة وفي تحسين أداء لجامعة لزاء الحريات والمجتمع المدني وحقوق الانسان وقضايا المرأة والاقليات وغيرها من جهة أخرى.

التجربة الاولى - انشاء رابطة "اصدقاء جامعة الدول العربية" كمؤسسة للعمل المدني الأهلي بموازاة جامعة الدول العربية واعتقد ان الدكتور رغيد لصلح قد كان له دورا كبيرا على هذا الصعيد في انشاء هذه المنظمة في أكثر من بلد وقد كان هناك تعاون بيننا في هذا المجال الحيوي. ولقد طرح هنا انشاء رابطة من عدد من الشخصيات المعنية من النخب الفكرية والثقافية ومن بعض العاملين السابقين في جامعة الدول العربية كممنظمة رديفة للجامعة ولكنها تمثل جزءاً من العمل الأهلي غير الحكومي (المدني) ويمكن أن تكون أداة مساعدة للجامعة ولكن من موقع مستقل وفي اطار من الرقابة والمساءلة والشفافية والشراكة.

ولعل الندوة المهمة التي جمعت الخبرة العملية والتكوين النظري التي دعا اليها، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي اليمني في بيروت كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٣ حول سبل " من أجل اصلاح جامعة الدول العربية" قد طرحت مثل هذا الامر على بساط البحث بجدية كبيرة وقد سبق للمركز أن نظم ندوة مماثلة قبل ٢١ عاماً بحثت منذ وقت مبكر موضوع اصلاح جامعة لدول العربية.

التجربة الثانية: تطور حركة المجتمع المدني العربي ذاته فقد اتخذ مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، مبادرة لتشكيل منتدى مدني عربي مولّي للقمة العربية وينعقد على هامش اجتماعاته، ويقدم مقترحاته الى الأمانة العامة للجامعة والى مجلسها وكذلك الى القمة. المبادرة المهمة هذه بدأت منذ سنتين، وحضرت أوراق عمل ومقترحات وناقشت مع منظمات عربية واقليلية أخرى الميثاق العربي لحقوق الانسان. كما ان انعقاد قمة المجتمع المدني في تونس بدعوة من المعهد العربي لحقوق الانسان سيكون لها تأثير كبير خصوصاً وقد بدأت أعمالها عشية انعقاد القمة الرسمية واستمرت مستكملة دراسة العديد من المواضيع والمقترحات، في حين تأجلت القمة الرسمية مما يدل على حيوية المجتمع المدني العربي ومؤسساته. ويستوجب الامر متابعتها وبلورة رؤية مستقبلية موازية للقمة الرسمية وعلى نحو يتسم بطابع الديمومة.

التجربة الثالثة: أود هنا أن اتناول تجربة أخرى هي الشبكة الاورو-متوسطية، التي تأسست عام ١٩٩٧ على اساس ميثاق برشلونة لعام ١٩٩٥ وساهمت مؤتمراتها في شتوتغارت ومارسيليا وعلما مؤخراً، اضافة الى الندوات التي تمت في اطار المنتدى المدني خصوصاً الندوات الثقافية والفكرية، في تقديم مقترحات للشراكة الاورو-متوسطية.

ان الشبكة الاورو متوسطية سيكون لها تأثيرات كبيرة على تطور المجتمع المدني العربي، وهي تتكون من الحكومات على مستوى وزراء الخارجية اضافة الى ممثلي فئات

مختلفة غير حكومية سواء في مجال حقوق الانسان او النقابات او المجتمع المدني او البيئة او رجال الاعمال او غير ذلك.

أعتقد ان هناك عوامل ضاغطة باتجاهين ستواجه هذه التجربة التي يمكن الاستفادة منها على المستوى الرسمي والشعبي، خصوصاً أفضلياتها.

ان ميثاق برشلونة والاتفاقيات والمؤتمرات التي أعقبته أكدت انه لا يمكن تعزيز التجارة والعلاقات والاستفادة من الثورة العلمية - التقنية وغير ذلك من دون توفير قضاء إيجابي للمجتمع المدني واحترام حقوق الانسان. لهذا أقول ان المسألة سلاح ذو حدين ويمكن استثماره لصالح قضايا حقوق الانسان وليس لصالح قوى ومصالح دولية ومشاريع خاصة.

ان قضايا مثل المساعدات او نقل للتكنولوجيا، او الديون، او التبادل التجاري، وغير ذلك ستكون موازية لقضايا احترام حقوق الانسان، وعلى الأكل ستأخذ مسألة حقوق الانسان بنظر الاعتبار عند عقد اتفاقيات أو اتخاذ قرارات بشأن العلاقات بين الدول الأوروبية وبين دول جنوب المتوسط، مثلاً هو العلاقة بشكل عام بين دول الشمال الصناعي للغني وبين دول الجنوب الفقير.

كما أعتقد ان المرحلة الجديدة ستكون دقيقة الى أبعد الحدود فيما اذا قررت البلدان العربية توفير المستلزمات الجدية لاصلاح جامعة الدول العربية ، ويمكن للمجتمع المدني العربي ومؤسساته ذات الخبرة ان تلعب دوراً في هذا الاطار وعلى هذا الصعيد وكذلك في تطوير الميثاق العربي لحقوق الانسان.

ان توسيع دائرة المشاركة على الصعيد العربي ككل وفي كل بلد او على صعيد جامعة الدول العربية، لا بد له من الانفتاح امام مؤسسات المجتمع المدني والاصغاء الى ليقاعها والاستماع الى وجهات نظرها باستمرار، ففي ذلك ضمانات لسير المجتمع والدولة بالاتجاه الصحيح، الذي يمكن ان يفضي الى الديمقراطية وكفالة حقوق جميع المواطنين الجماعية منها والفردية وفي كل بلد عربي وعلى المستوى للقومي وفي مواجهة التحديات الكبرى للامة العربية.

٥. القمة العربية الرسمية ووثائق المجتمع المدني للاصلاح

يمكن هنا عرض ثلاث وثائق تخص مؤسسات المجتمع المدني الخاصة بالاصلاح والتي صدرت عن مؤتمرات انعقدت عشية مؤتمر القمة العربية الرسمية، التي كان من المزمع إلتزامها في تونس ٢٩ - ٣٠ آذار (مارس) ٢٠٠٤ وهذه الوثائق هي:

١- وثيقة مؤتمر الاسكندرية ١٢ - ١٤ آذار (مارس) ٢٠٠٤.

٢- وثيقة مؤتمر بيروت "المنتدى المدني الاول الموالي للقمّة العربية"، ١٩ - ٢٢ آذار (مارس) ٢٠٠٤.

٣- وثيقة مؤتمر تونس "حول دور المجتمع المدني في تطوير جامعة الدول العربية في ضوء التحديات الاقليمية والدولية الراهنة" للفترة بين ٢٧ - ٢٨ آذار (مارس) ٢٠٠٤.

أولاً: وثيقة الاسكندرية

أكدت وثيقة الاسكندرية⁽²⁴⁾ على ضرورة وأهمية الإصلاح السياسي وقصّدت به: جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدماً ومن غير ابطاء او تردد وبشكل ملموس في طريق بناء نظم ديمقراطية.

وفي هذا الاطار أكدت وثيقة الاسكندرية على الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني لتحقيق الإصلاح الدستوري والتشريعي وإصلاح المؤسسات والهيكل السياسية وتأكيد مؤسسات المجتمع المدني لالغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ وإلغاء المحاكم الاستثنائية واطلاق الحريات وتشكيل الاحزاب.

ولكن الوثيقة على أهمية تصديق جميع الدول التي لم تصدق من قبل على منظومة المواثيق الدولية والعربية التالية:

- الاعلان العالمي لحقوق الانسان.
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- مشروع تحديث الميثاق العربي لحقوق الانسان كما وضعه فريق الخبراء العرب (كانون الاول - ديسمبر ٢٠٠٣).
- المواثيق الدولية لحقوق المرأة بما يؤسس لالغاء جميع اشكال التمييز ضدها.

(24) انظر: وثيقة مؤتمر الاسكندرية ١٢ - ١٤ آذار (مارس) ٢٠٠٤. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٦، نيسان (ابريل) ٢٠٠٤. وقد وجهت الدعوة لحضور هذا المؤتمر مكتبة الاسكندرية، إضافة الى الجهات التالية: الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ومجلس الاعمال العربي ومنتدى البحوث الاقتصادية والمنظمة العربية لحقوق الانسان ومنظمة للمرأة العربية كذلك قارن: القرعي، لعمد يوسف (المكتور)، دور المجتمع المدني في الإصلاح العربي، مجلة السياسة الدولية، المصدر السابق.

• الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بما يضمن حياة أفضل للطفل العربي.

كما أكدت الوثيقة على حرية الصحافة ووسائل الاعلام وتحريرها من التأثيرات والهيمنة الحكومية وإطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني وتشجيع قياسات الرأي العام وتحريرها من العوائق بوصفها إحدى وسائل الديمقراطية الأساسية.

أما في مجال الإصلاح الاقتصادي فإنه يشمل جميع التشريعات والسياسات والاجراءات التي تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني والتسيير الكفء له وفقاً لأليات السوق، حيث دعت الوثيقة الى: التصدي الحاسم للمشكلات المعوقة للاستثمار وتشجيع برامج للخصخصة وتطوير برامج المشروعات الصغيرة والارتقاء بنوعية المنتجات الوطنية وإرساء قواعد الحكم الصالح للنشاط الاقتصادي مع تأكيد الشفافية والمحاسبة وتنفيذ احكام القضاء وتمكين المرأة من الاسهام الكامل في قوة العمل الوطنية ومعالجة الفقر والتهميش الاجتماعي وضعف المشاركة وتطوير القطاعات المختلفة وتنظيم سوق العمل العربية وتأسيس آلية فاعلة لتسوية المنازعات الدولية.

أما في مجال الإصلاح الاجتماعي فقد دعت الوثيقة الى تحقيق عدد من الاهداف من أهمها:

١- تطوير نمط العلاقات الاسرية بما يخدم في بناء الفرد المتميز المستقل من خلال

إعادة النظر ببعض القيم السلبية في الحياة العملية مثل الخضوع والطاعة... الخ.

٢- تأكيد دور الاعلام في بناء القيم الجديدة التي تشكل اساساً للتطوير والتحديث مثل

قيم المساواة والتسامح والقبول بالآخر وحق الاختلاف.

٣- للتوجه لنشر وإنتاج المعرفة من خلال:

• تأكيد التنمية الانسانية وأولوية تطوير التعليم.

• تحقيق التطور التكنولوجي.

• تطوير استراتيجيات البحث العلمي.

• دعم العمل الحر والمبادرة الخلاقة في مجالات الابتكار والابداع.

وهنا دعت الوثيقة الى استمرار تحمل الدولة لمسؤوليتها في تمويل ودعم مؤسسات البحث العلمي والتعليم والتوجه نحو اللامركزية وكفالة حقوق الطلبة السياسية وضمان عدالة توزيع الثروة داعية الى عقد اجتماعي جديد بين المواطن والدولة يحدد على وجه قاطع حقوق الدولة والتزاماتها كما يحدد بشكل حاسم حقوق المواطن العربي وكيفية الحفاظ عليها.

وفي مجال الإصلاح الثقافي ركزت الوثيقة على ترسيخ اسس التفكير العقلاني والعلمي والقضاء على منابع التطرف الديني ورواسبه وتجديد الخطاب الديني نفسه معياً

الى تجسيد الطابع الحضاري التتويري للدين وتحرير ثقافة المرأة وتطويرها بما يحق مساواتها العادلة بالرجل في العلم والعمل.

وتهيئة المناخ الديمقراطي للتداول السلمي للسلطة وتخليص الخطاب الثقافي من الرواسب المعوقة لقبول حق الاختلاف والحوار وإصلاح المؤسسات العربية الثقافية الغاء الرقابة على النشاط الفكري والثقافي بما يعزز الحرية الفكرية والحفاظ على اللغة العربية وتشجيع للتبادل الثقافي.

وفي الختام ركزت الوثيقة على آليات المتابعة مع المجتمع المدني من خلال:

١- تأسيس منتدى للإصلاح العربي ليكون فضاءً مفتوحاً للمبادرات والحوارات

الفكرية والمشاريع العربية (في مكتبة الاسكندرية) فيما يتعلق بالإصلاح العربي.

٢- عرض نشاطات نماذج من مؤسسات المجتمع العربي لعقد مؤتمر عربي عام

سنوي في أحد الاقطار العربية.

٣- عقد مؤتمرات عربية وطنية داخل كل بلد عربي لمناقشة الفكر العربي.

٤- عقد ندوات أكاديمية.

٥- تشكيل لجنة متابعة تجتمع كل ستة أشهر.

ثانياً - وثيقة بيروت

اما مؤتمر بيروت الذي انعقد بمبادرة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان بالتعاون مع عدد من المنظمات فقد وجه رسالة في ٢٢ آذار (مارس) الى الملوك

والرؤساء والامراء العرب وصدر عنه وثيقة مهمة معنونة بلمس "الاستقلال الثاني - نحو

مبادرة للإصلاح السياسي في الدول العربية".⁽²⁵⁾

وتضمنت الرسالة أفكاراً بخصوص الإصلاح دونتها الوثيقة على نحو تفصيلي

وأهمها ما يلي:

(25) أنظر: نص رسالة من المجتمع المدني الاول الى القمة العربية الرابعة (الى الملوك والرؤساء

والامراء العرب)، ٢٢ آذار (مارس) ٢٠٠٤. كذلك أنظر: وثيقة مؤتمر بيروت "الاستقلال الثاني -

نحو مبادرة للإصلاح السياسي والدول العربية، توصيات المنتدى المدني الاول الموازي للقمة

العربية، بيروت ١٩ - ٢٢ آذار (مارس) ٢٠٠٤. وقد كان مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان

هو الجهة المنظمة لهذه للفعالية ، بالتعاون مع جمعية للدفاع عن الحقوق والحريات " عدل " والمنظمة

الفلسطينية لحقوق الانسان " حقوق " وبالتنسيق مع " الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الانسان EMHRN " والفيدرالية الدولية لحقوق الانسان FIDH ، وشارك فيها ٨٧ شخصاً بينهم ٧٤

مشاركة ومشارك من ٥٢ منظمة ومؤسسة اضافية الى فاعليات أكاديمية سياسية.

- ١- ان قضية الاصلاح السياسي والدستوري وقرار وتعزير واحترام حقوق الانسان أكبر وأعتقد من أن تتصدى لها حكومة وحدها: وأن الاوان لقيام شراكة حقيقية بين منظمات المجتمع المدني في كل بلد عربي وبين حكومته.
- ٢- ان الظروف الداخلية قبل الخارجية تفرض ضرورة التسريع بخطوات الاصلاح. وعرضت الرسالة بعض المبادئ العامة للاصلاح منها:
 ١. حق كل شعوب دول جامعة الدول العربية في التمتع بأنظمة حكم تمثيلية مدنية تصوغها لتستقر تقوم على قاعدة ان السيادة للشعب وانه مصدر كل السلطات وعلى الفصل بين السلطات واستقلال كل منها وسيادة القانون وحقوق المواطنة دون تمييز بسبب الجنس أو الانتماء القومي أو الديني أو السياسي.
 ٢. اقرار التعددية الفكرية والسياسية والحق في تشكيل الاحزاب مع حظر تلك التي تشجع أو تحرض على العنف أو تمارسه.
 ٣. حياد السلطة العامة ازاء اتباع الديانات والمذاهب المتعددة داخل الدين الواحد وضمان حق الجميع في المعتقد الديني وفي إداء الشعائر الدينية.
 ٤. وضع آليات تداول السلطة السياسية وتحديد مدد زمنية لشغل المواقع السياسية في السلطة.
 ٥. ضمان الحقوق والحريات العلمية بما فيها حقوق الاعتقاد والاجتماع والتظاهر والاحزاب والصحافة والنشر والتعبير والبحث العلمي وتدفق المعلومات.
 ٦. احترام حقوق الجماعات القومية والدينية واللغوية في البلاد العربية في المساواة والكرامة وفي التمتع بكافة حقوق المواطنة.
 ٧. الاقرار بحقوق المرأة في الكرامة وفي الاهلية القانونية وفي المساواة الكاملة بين الجنسين وشددت وثيقة رسالة المنتدى المدني الاول الى القمة العربية الرسمية على بعض المطالب التي احتوتها الوثيقة الصادرة عن المؤتمر بالتفصيل منها:
 - (١) إلغاء الاحكام العرفية ورفع حالات الطوارئ ، وقف العمل بالقوانين الاستثنائية، وإلغاء المحاكم الاستثنائية او الخاصة، وانهاء ممارسة التعذيب والاعدام التعسفي خارج اطار القانون ، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي ، وضمان استقلال القضاء، وتطبيق معايير المحاكمة العادلة، واتخاذ خطوات حاسمة للاصلاح الاداري والمالي، ومقاومة الفساد، والتصدي لنهب المال العام ، وتعزير الشفافية والمحاسبة.

(٢) إنشاء آليات وطنية لحماية حقوق الإنسان ، واعطائها سلطة حقيقية في ممارسة دورها ، وحماية المدافعين عن حقوق الانسان وضمان حقهم في الحصول على المعلومات وعقد الاجتماعات والاتصال بكافة الاطراف المعنية.

(٣) إلزام المؤسسات الدينية حدود سلطتها، وعدم السماح لها بممارسة الرقابة على النشاط السياسي والفكري والادبي والفني.

(٤) رفع للرقابة عن كافة وسائل الاعلام المقروء والمسموع والمرئي، وإطلاق حرية لصدار الصحف وتملك وسائل الاعلام وتداول ونشر المعلومات ، ورفع للقيود عن حرية الاجتماع، واختزل حرية واستقلالية الاحزاب والائتلافات ومنظمات المجتمع المدني، لاتاحة الفرصة لكل القوى للمشاركة في الحوار حول قضايا الإصلاح السياسي.

(٥) التوقيع والتصديق على الاعلانات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان، واعادة النظر في التحفظات التي ابدتها بعض الحكومات العربية على تلك المواثيق بما ينتقص من الحقوق للوارد بها.

(٦) مراجعة مشروع الميثاق العربي لحقوق الانسان بما يتواءم مع المعايير الدولية .

اما الوثيقة التي صدرت عن مؤتمر بيروت فقد تضمنت مقدمة مهمة أشارت فيها عن أسف المندوبين المدني من ان مشاريع الإصلاح المطروحة على القمة العربية لا تقدم للشعوب في العالم العربي أي وعد جاد في الإصلاح والتغيير... مما تجد المبادرات الدولية للإصلاح مبادراتها في الفراغ الناجم عن القمع المنهجي للإصلاح على مدار نصف قرن ذلك للقمع الذي تراوح بين التهميش والتعتيم او استضافة اصحاب المبادرات السجون او المنافي او المقابر الجماعية والفردية وإشارت المقدمة ان المندخل السليم للإصلاح هو " إطلاق الحريات واعادة الاعتبار لمبادرات الداخل ... والشروع العملي بالإصلاح بدلاً من الحديث المنور ..."

وتعرضت المبادرة الى بعض المبادئ الاساسية للإصلاح مشيرة الى رفض التضرع بالخصوصية الحضارية او الدينية للطنع او الانتقاص من عالمية مبادئ حقوق الانسان او تبرير انتهاكاتها. وللتأكيد على ان الخصوصية التي ينبغي الاحتفاء بها هي تلك التي ترسخ شعور المواطن بالكرامة والمساواة ونشر ثقافته وحياته وتعزز مشاركته في ادارة شؤون بلاده، مشددة على ان احترام حقوق الانسان هو مصلحة عليا لكل فرد وجماعة وشعب والانسانية جمعاء.

كما تضمنت الوثيقة مطالب أساسية في أي مبادرة في الإصلاح وهذه مطالب عامة إضافة الى مطالب تتعلق بالقوميات والأقليات وأخرى تتعلق بالخطاب الديني ورابعة تتعلق بحقوق النساء وخامسة تتناول حقوق العمالة الوافدة واللاجئين وسادسا تبحث في أولويات الإصلاح في دول ذات وضع انتقالي مثلما هي السودان والعراق وفلسطين.

ولعل وثيقة بيروت تميّزت بموقف من أكراد العراق، حين دعت الى حقهم في تقرير المصير واختيار الصيغة الملائمة لعلاقتهم مع الحكومة المركزية. كما دعت الى الاعتراف بالحقوق اللغوية والثقافية الامازيغية في بلدان المغرب العربي، وأيّت الوثيقة الترتيبات الدستورية المقبلة في السودان ، التي ينبغي أن تتأسس على تحول ديمقراطي حقيقي، ويكفل التعددية والحريات والحقوق ... على قاعدة الاجماع الوطني والديمقراطية والمشاركة الواسعة. كما دعت الى مساعدة الشعب العراقي في تقرير مصيره بنفسه ونهاء الاحتلال بأسرع وقت ممكن.

ثم ركزت الوثيقة في مبحث خاص على تقييمها للميثاق العربي لحقوق الانسان تحت عنوان وسؤال كبير "أي ميثاق لحقوق الانسان والشعوب في العالم العربي؟". واختتمت الوثيقة بمبحثين يتعلقان بالمجتمع المدني الاول بعنوان " المجتمع المدني واصلاح الاقليم العربي". والثاني "مهمات جديدة لحركة حقوق الانسان" استعرضت فيه بعض المؤتمرات للحركة العربية لحقوق الانسان ابتداء من مؤتمر الدار البيضاء نيسان (ابريل) ١٩٩٩، مع عدد من التوصيات بأن يتحول المنتدى الى منتدى سنوي دائم على ان لا يقتصر على منظمات حقوق الانسان وان كانت منظمات حقوق الانسان تقع في القلب من كل برنامج اصلاحى وان ترتقي هذه المنظمات الى صعيد العمل المخطط المؤسسي المتواصل خصوصا إزاء قضايا الإصلاح وتعزيز حقوق الانسان.

ثالثاً - وثيقة تونس

لما وثيقة تونس (26) فقد صدرت تحت عنوان "التقرير العام" حيث تم عرض ظروف عقد ندوة "تور المجتمع المدني في تطوير جامعة الدول العربية" التي نظمها

(26) أنظر: وثيقة ندوة تونس الموسومة "تور المجتمع المدني في تطوير جامعة الدول العربية في ضوء للتحديات الإقليمية والدولية الراهنة"، تونس ، ٢٧ - ٢٨ آذار (مارس) ٢٠٠٤. وقد نظم هذه الندوة " المعهد العربي لحقوق الانسان " بالتعاون مع شبكة للمنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. وساهم فيها عدد من الخبراء والمختصين والباحثين.

المعهد العربي لحقوق الانسان بالتعاون مع شبكة المنظمات العربية الغير الحكومية للتنمية.

وجاء في التقرير العام ان هذا الاجتماع جاء " تلبية لتطلعات المجتمع المدني العربي الى المساهمة في النهوض بحقوق الانسان والديمقراطية في البلدان العربية والسعي الى تفعيل الهياكل والاليات الموجودة وتطوير هياكل وآليات جديدة تفرضها المستجدات على الساحة اقليمياً ودولياً.

وأشار التقرير العام الى ان عقد هذه الندوة يأتي بناءً على توصية بمناسبة قمة بيروت السابعة المنعقدة في ٢٥ و ٢٦ آذار ٢٠٠٢. وحسبما ورد في الوثيقة:

وتمكن المشاركات والمشاركين من تسجيل عميق لسفهم لتأجيل القمة الرسمية خاصة ان الاسباب المعلنة إرتبطت بخلافات مصيرية تتصل بحقوق الانسان والديمقراطية ودور المجتمع المدني وحقوق المرأة فانهم واصلوا اعمالهم لقناعتهم بان التغيير والاصلاح مسار متواصل يعتمد على استراتيجيات شاملة وارادة سياسية لا ترتبط بمؤثرات ظرفية او استثنائية.

وأشارت وثيقة تونس الى ان الاجتماع ناقش أربعة محاور هي:

المحور الاول - تحديث جامعة الدول العربية : **الوضع الاقليمي والدولي الراهن.**

المحور الثاني - تحديث جامعة الدول العربية : **حقوق الانسان والديمقراطية.**

المحور الثالث - تحديث جامعة الدول العربية **ودور المجتمع المدني.**

المحور الرابع - نحو تطوير الشراكة بين جامعة الدول العربية والمجتمع المدني العربي في معالجة القضايا الاقليمية : مثال العراق وفلسطين وعرضت وثيقة تونس "للتقرير العام" توصيفاً نقدياً لوضع جامعة الدول العربية وميثاقها وهيكلها واجهزتها المختصة التي تعيش حالة ضعف تمنع الفاعلين على المستوى الرسمي والمدني من القيام بدورهم وتحقيق طموحاتهم في التغيير والاصلاح ، وأشارت الوثيقة الى ما يعيشه المجتمع المدني من حالة اقضاء عن المشاركة في اتخاذ القرار على المستويين الاقليمي والوطني في جامعة الدول العربية مما يعيقه عن القيام بدوره في التنمية ويعيق عملية التنمية ذاتها.

ولعل عدم تنصيب ميثاق جامعة الدول العربية على لية دور للمجتمع المدني وتغيبه عن هياكل جامعة الدول العربية واجهزتها خير دليل على ذلك.

واشادت الوثيقة بارتياح الى انشاء مفوضية المجتمع المدني (التابعة للجامعة) ودعت الى تفعيل دورها دون ان تنسى ما تعانيه تنظيمات المجتمع المدني العربي يحد من تأثيرها في عملية التغيير بشكل عام وفي جامعة الدول العربية بشكل خاص.

وقد تمت وثيقة تونس خمسة أبواب للإصلاح أجملتها بـ :

١- الإصلاح السياسي العام . بتأكيد ان الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي هو مسار واستراتيجيات تهدف الى التنمية الانسانية المستدامة على اساس المساواة والعدالة وحقوق النساء.

٢- اصلاح جامعة الدول العربية الذي هو جزء من عملية الإصلاح الشامل وهذا يتطلب تطوير الميثاق بما يتماشى مع اعتبار حقوق الانسان والديمقراطية والمساواة ودولة القانون اساساً للنظم العربية وتطوير أنظمة الجامعة وهيكلها باعتماد مبدأ مشاركة المجتمع المدني واحداث هيكلي لضمان المشاركة الواسعة مثل برلمان عربي منتخب وفاعل واحداث صفة استشارية لمنظمات غير حكومية داخل اجهزة الجامعة تضمن مشاركتها الفعلية ودعم خطة المفوض السامي. ودعوة الدول الاعضاء لفتح حوار مع مختلف مكونات المجتمع المدني ودورها في عملية الإصلاح.

ودعوة جامعة الدول العربية الى مواصلة عملية تحديث الميثاق العربي لحقوق الانسان وانشاء آليات فاعلة لحماية حقوق الانسان في المنطقة وتدارك النقص المسجلة في بعض الحقوق وخصوصاً المتعلقة بالمرأة والطفل والاجانب وعدداً من الحقوق المدنية والسياسية ودعوة الجامعة الى تشجيع البحث العلمي الاكاديمي الذي يؤسس للحدثة ويهيئ لتقبل ثقافة حقوق الانسان ودعوة من الدول العربية اعتماد خطط وطنية لحقوق الانسان.

٣- منظمات المجتمع المدني. دعت الوثيقة الى اعتماد نهج نقدي بناء مع كل المبادرات الهادفة للإصلاح والتنبية الى ما ينطوي عليه بعضها من محاولات الهيمنة والامتداد والاتغلاق. ودعوته الى تطوير مفوضية المجتمع المدني باقرار مشاريع تنسيقية والتصرف ببرامجها وانشطتها ودعوته الى نشر حقوق الانسان والمشاركة الجماعية لدى الاوساط الشعبية وتطوير الديمقراطية داخل هذه المنظمات في اطار الشفافية والمساءلة والتداول.

٤- المعهد العربي لحقوق الانسان دعت الوثيقة المعهد الى استنباط طرق ووسائل لفتح حوار ولقائمة شراكة بين للجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والى تشكيل

لجنة من الخبراء تقوم باعداد تصور متكامل للاصلاح الديمقراطي يعرض على المنظمات غير الحكومية لاغثائه ثم رفعه الى الحكومات العربية ودعوة المعهد الى اعداد مشروع بروتوكول حول محكمة عربية لحقوق الانسان بالاشتراك مع المركز العربي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني.

٥- التوصيات الخاصة بفلسطين والعراق حيث دعت الى توفير حماية دولية للشعب العربي الفلسطيني وضرورة احترام اتفاقية جنيف وخصوصاً الاتفاقية الرابعة وايقاف الجدار العازل (جدار الفصل العنصري) ودعم حقه في تقرير المصير والعودة في بناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

اما بخصوص العراق فقد تضمنت الوثيقة دعم للشعب العراقي في تقرير مصيره بنفسه وانهاء الاحتلال بأسرع وقت ممكن ومساعدته على اعادة بناء دولته ومؤسساتها ومطالبة قوات الاحتلال بالترام قواعد القانون الدولي الانساني واتفاقيات جنيف ودعم المجتمع المدني العراقي وتوفير الفرص المناسبة له للتدريب والتطوير والتنشيط.

ان وثائق المجتمع المدني للاصلاح توفر مادة غنية يمكن من خلالها متابعة قضايا الازمة واسبابها وسبل معالجتها وكذلك قضايا الاصلاح والتحديث سواء القانوني والسياسي على النطاق الاقليمي او في بلد عربي، وعلاقة ودور المجتمع المدني وتأثيره في عملية الاصلاح وافاقها وكذلك ما يخص ميثاق الجامعة ولجهازها والميثاق العربي لحقوق الانسان وآليات اتخاذ القرار وغير ذلك. ولا شك ان هذه الوثائق جميعها تنطلق من الحرص والشعور بالمسؤولية واعتماد مبادئ الشراكة.

◆ ملحق " نص " ◆

ميثاق جامعة الدول العربية

١٩٤٥/٠٣/٢٢

ملحق " نص " ميثاق جامعة الدول العربية

مادة ١

تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق. و لكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم الى الجامعة، فإذا رغبت في الانضمام ، قدمت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة، و يعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب.

مادة ٢

الفرض من الجامعة توثيق للصلات بين الدول المشتركة فيها، و تنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها و صيانة لاستقلالها و سيادتها، و للنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها.

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها و أحوالها في الشئون الآتية:

- ١ . الشئون الاقتصادية و المالية، و يدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك، والعملة، وأمور الزراعة والصناعة.
- ٢ . شئون المواصلات، و يدخل في ذلك السكك الحديدية، و الطرق، و الطيران، والملاحة، والبرق، و البريد.
- ٣ . شئون الثقافة.
- ٤ . شئون الجنسية، و الجوازات، و التكتيرات، وتنفيذ الأحكام و تسليم المجرمين.
- ٥ . الشئون الاجتماعية.
- ٦ . الشئون الصحية.

مادة ٣

يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلى الدول المشتركة فى الجامعة ، و يكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها.

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ، و مراعاة تنفيذ ميثاقه الدول المشتركة فيها من اتفاقات في الشؤون المشار إليها في المادة السابقة أو غيرها .
و يدخل في مهمة المجلس كذلك، تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن و السلام، و لتنظيم العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية

مادة ٤

تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة. وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداها، وصياغتها في شكل مشروعات لاتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها، تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة.
ويجوز أن يشترك في اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى، ويحدد المجلس الأحوال التي يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين، وقواعد التمثيل.

مادة ٥

لايجوز الانتحاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً.
وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها لخلاف الاشتراك في مدلولات المجلس وقراراته. ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يفضى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين أية دولة أخرى من دول لجامعة أو غيرها، للتوفيق بينهما.
وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء.

مادة ٦

إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشي وقوعه فللدولة المعتدى عليها، أو المهددة بالاعتداء، أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً.
ويقرر المجلس التدابير اللازمة لمنع هذا الاعتداء ، ويصدر القرار بالإجماع، فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة، لايدخل في حساب الإجماع رأى للدولة المعتدية.
إذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس، فلممثل تلك الدولة فيه، أن يطلب انعقاده لل غاية المبينة في الفقرة السابقة. وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس للجامعة، حق لأي دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده.

مادة ٧

ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره المجلس بالاكثورية يكون ملزماً لمن يقبله. وفي الحاليتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظامها الأساسية.

مادة ٨

تحتزم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمى إلى تغيير ذلك النظام فيها.

مادة ٩

لدول الجامعة العربية للراغبة فيما بينها في تعاون أوثق، وروابط أقوى، ممانص عليه هذا الميثاق، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض. والمعاهدات والاتفاقات التي سبق أن عقدتها، أو التي تعقدتها فيما بعد، دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى، لا تلزم ولا تنقيد الأعضاء الآخرين.

مادة ١٠

تكون للقاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية، وللمجلس الجامعة أن يجتمع في أى مكان آخر يمينه.

مادة ١١

ينعقد مجلس الجامعة تعقداً عادياً مرتين في العام، في كل من شهرى مارس وسبتمبر، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة.

مادة ١٢

يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين، وعدد كاف من الموظفين. ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة، الأمين العام، ويعين الأمين العام، بموافقة المجلس، الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة. ويضع مجلس الجامعة نظاماً داخلياً لأعمال الأمانة العلمية وشئون الموظفين. ويكون الأمين العام في درجة سفير، والأمناء المساعدون في درجة وزراء مفوضين، ويعين في ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة.

مادة ١٣

يعد الأمين العام مشروع ميزانية للجامعة، ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية.
ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة في النفقات، ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقتضاء.

مادة ١٤

يتمتع أعضاء مجلس الجامعة، وأعضاء لجانها وموظفوها اللذين ينص عليهم في النظام الداخلي، بالامتيازات وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم.
وتكون مصونة حرمة للمباني التي تشغلها هيئات الجامعة.

مادة ١٥

ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية، وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام. ويتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس في كل انعقاد عادي.

مادة ١٦

فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق، يكتفي بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشؤون الآتية:
أ - شؤون الموظفين.
ب - إقرار ميزانية الجامعة .
ج- وضع نظام دخلى لكل من المجلس ، واللجان، والأمانة العامة.
د- تقرير فض أدوار الاجتماع.

مادة ١٧

تودع الدول المشتركة في الجامعة، الأمانة العامة نسخاً من جميع المعاهدات والاتفاقات التي عقبتها أو تعقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها.

مادة ١٨

إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تسحب منها، أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بمسنة.

والمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة، وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول عدا للدولة المشار إليها.

مادة ١٩

يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق. وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمثناً ولوثق وإنشاء محكمة عدل عربية ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام.

ولا يبت في التعديل إلا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب. وللدولة التي لا تقبل التعديل أن تتسحب عند تنفيذه، دون التقيد بأحكام المادة السابقة.

مادة ٢٠

يصدق على هذا الميثاق وملاحقه، وفقاً للنظم الأساسية المرجعية في كل من الدول المتعاقدة، وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العلمية، ويصبح الميثاق نافذاً قبل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمين العام ووثائق التصديق من أربع دول. حرر هذا الميثاق باللغة العربية في القاهرة بتاريخ ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٦٤هـ (٢٢ مارس سنة ١٩٤٥) من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العلمية.

وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة

المصادر

المصادر

١. حتى، ناصيف (الدكتور) - الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بمحاولات تعديل الميثاق، لدى جميل مطر وآخرون: جامعة الدول العربية، الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير، مركز البحوث والدراسات السياسية، المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، ١٩٩٣.
٢. هلال، علي الدين (الدكتور) - وآخرون - ميثاق الجامعة ... بين القطرية والقومية، جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، نيسان (أبريل)، ١٩٨٣.
٣. شعبان، عبد الحسين - محاضرة الباحث في جامعة صلاح الدين (أربيل)، العراق، شباط (فبراير) ٢٠٠٠ حول "المبادرة ومبدأ التدخل الإنساني" وكذلك محاضرة الباحث في الجامعة المستنصرية حول "ثقافة حقوق الإنسان"، بغداد، حزيران (يونيو) ٢٠٠٣.
- كذلك مدخلتين للباحث الأولى: في ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت حول "من أجل إصلاح جامعة الدول العربية" ٨ - ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٣، تقييماً على ورقة الدكتور ناصيف حتى بعنوان "صنع القرار وتنفيذه"، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية "من أجل إصلاح جامعة الدول العربية". ولثانية حول "احتلال العراق وتداعياته" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٨ - ١١ آذار (مارس) ٢٠٠٤.
٤. قاتون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، الصادر في ٨ آذار (مارس) ٢٠٠٤. أنظر كذلك: بيوي، فابيو - أبعاد وتقديم، قراءات لخبذة من المتقنين العرب، دار لامارتان، معهد للفنون والآداب العربية، باريس ٢٠٠٤.
٥. الصالح، شعبان (الدكتور) وآخرون - العمل العربي المشترك لتجازات وأفاق - كتاب شؤون عربية - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، ط١، ١٩٨٧.
٦. مهنا، محمد نصر - مشكلة فلسطين أمام الرأي العلم العلمي، تاريخ النشر (بلا)، مكان النشر (بلا).
٧. شعبان، عبد الحسين - بحث مقدم إلى مؤتمر دولي انعقد في لوسلو حول الجزائر وحل النزاعات الأهلية، بعنوان "ميثاق الجامعة العربية والنزاعات الداخلية"، ١٩٩٦.
٨. بلقرز، عبد الله (الدكتور) و الإنصاري، محمد جابر (الدكتور) و حسين، عذنان السيد (الدكتور) و عساف، سامين (الدكتور)، كتاب "النزاعات الأهلية العربية - العوامل الداخلية والخارجية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اب (أغسطس) ١٩٩٧.
٩. ناعمة، حسن (الدكتور) - من أجل الاستفادة من التنظيم الهيكلي للمنظمات الإقليمية والدولية، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٨ - ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٣.
١٠. أحمد، يوسف، أحمد (الدكتور) - المتغيرات العربية، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، "من أجل إصلاح جامعة الدول العربية" بيروت ٨ - ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٣.
١١. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - إدارة شؤون مجلس الجامعة، مجلس جامعة الدول العربية، الدورة العادية، ١٠٥ بند ١٠.

١٢. شعبان، عبد الحسين (الدكتور) - الإنسان هو الأصل، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، القاهرة، مركز دراسات القاهرة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٢ .
١٣. هاليداي، ألفريد (البرفسور) - ساعتان هزتا العالم، ١١ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١، الأسباب والنتائج، ترجمة عبد الاله النعيمي، دار الساقي، بيروت - لندن ٢٠٠٢.
١٤. شعبان، عبد الحسين - الاسلام والارهاب الدولي، دار الحكمة (لندن) ٢٠٠٢.
١٥. شعبان، عبد الحسين - تضاريس الحزن العراقي واستحقاق العامل الانساني، صحيفة الحياة، ٤ أيار (مايو) ١٩٩٨.
١٦. سيمونز، جيف - التكتيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات للوحدة العربية، بيروت، ايلول (سبتمبر) ١٩٩٨.
١٧. رياض، فؤاد عبد المنعم (الدكتور) تقديم لكتاب الاستاذ عافى ملحد، "المحكمة الجنائية الدولية والسيدة الوطنية" مركز الدراسات السياسية واستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١.
١٨. عبد الحميد، محمد سامي (الدكتور) - أصول القانون الدولي العام، ج ١، دار المطبوعات الجامعية بالاسكندرية، ١٩٩٦.
١٩. بوتونجي Potocny - القانون الدولي في الوثائق، جزء ١، ج ٢، براغ، ١٩٧٥، بوتونجي - القانون الدولي العام، أوربيس، براغ، ١٩٧٤.
٢٠. نافعة، حسن (الدكتور) - الامم المتحدة في نصف قرن، دراسته في تطوير التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥، سلسلة عالم المعرفة، ٢٠٢، تشرين الاول (نوفمبر) ١٩٩٥.
٢١. الرشيدى، أحمد - المنظمات الدولية الاقليمية والدور الجديد للامم المتحدة في النظام الدولي، كتاب: الامم المتحدة ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية، تحرير جميل مطر وعلي الدين هلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ايلول (سبتمبر) ١٩٩٦.
٢٢. ميثاق الامم المتحدة، والنظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية، نيويورك، لذار (مارس) ١٩٩٥.
٢٣. فرحات، محمد نور (الدكتور) - البحث عن العدل، للقانون الدولي الانساني "القانون الدولي لحقوق الانسان: جوانب الوحدة والتميز" لصادرات سطور، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٠.
٢٤. المزالي، عامر (الدكتور) - الفئات المحمية بموجب احكام القانون الدولي الانساني (بالاشتراك مع آخرين)، لصادرات سطور، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٠.
٢٥. (نص) اتفاقيات جنيف (الاربعة) المؤرخة في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩، اللجنة الدولية للصليب الاحمر، جنيف، ١٩٨٧ (النص العربي).
٢٦. سيمونز، جيف - استهداف العراق، العقوبات والغارات في السياسة الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.
٢٧. عمر، عماد، سؤال حقوق الانسان، تقديم الحبيب اليكوش، مطبعة السنايل، عمان، ٢٠٠٠.
٢٨. ساعف، عبد الله (الدكتور) - نحو انفتاح جامعة الدول العربية على المجتمع المدني العربي، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية (من اجل اصلاح جامعة الدول العربية)، بيروت ٨-١٢ كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٣.

٢٩. وثيقة مؤتمر الاسكندرية ١٢ - ١٤ اذار (مارس) ٢٠٠٤. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٦، نيسان (ابريل) ٢٠٠٤.
٣٠. القرعي، احمد يوسف (الدكتور)، دور المجتمع المدني في الاصلاح العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٦، نيسان (ابريل) ٢٠٠٤.
٣١. نص رسالة من المجتمع المدني الاول الى القمة العربية الرابعة (الى الملوك والرؤساء والامراء العرب)، ٢٢ اذار (مارس) ٢٠٠٤.
٣٢. وثيقة مؤتمر بيروت "الاستقلال الثاني" - نحو مبادرة للاصلاح السياسي والدول العربية، توصيات المنتدى المدني الاول الموازي للقمة العربية، بيروت ١٩ - ٢٢ اذار (مارس) ٢٠٠٤.
٣٣. وثيقة ندوة تونس الموسومة "دور المجتمع المدني في تطوير جامعة الدول العربية في ضوء التحديات الاقليمية والدولية للراهنه"، تونس، ٢٧ - ٢٨ اذار (مارس) ٢٠٠٤.
٣٤. نص ميثاق جامعة الدول العربية ٢٢ اذار (مارس) ١٩٤٥ (عن الانترنت).

الباحث في سطور

الباحث في سطور الدكتور عبد الحسين شعبان

- باحث ومفكر عراقي ولد في مدينة النجف الأشرف (العراق) في ٢١ آذار (مارس) ١٩٤٥ لأسرة عربية كبيرة ، يعود أصلها إلى اليمن ، وهي بطن من حمير القططانية ولعشيرة آل شعبان رئاسة للخدمة في حضرة الامام علي (رض) منذ قرون .
- درس وتعلّم في النجف وبغداد وتخرج من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة بغداد واستكمل دراسته العليا في براغ حين نال درجتي الماجستير والدكتوراه (مرشح علوم) في القانون (دكتوراه فلسفة في العلوم القانونية).
- خبير في ميدان حقوق الانسان ومختص في القانون الدولي، وتكس مؤلفاته وكتبه ومساهماته المتنوعة انشغالات خاصة واهتمامات فكرية لتطوير الفهم المتجدد لقضايا حقوق الانسان.
- يعتبر الدكتور شعبان وجهاً مألوفاً في الاعلام المرئي وبخاصة في الفضائيات العربية ، اضافة الى كتابته في كبريات الصحف والدوريات العربية وهو من الباحثين الاستراتيجيين في القضايا العربية والدولية.
- عضو في اتحاد الكتاب للعرب وعضو في اتحاد المحامين العرب وممثل اتحاد الحقوقيين العرب في اليونسكو وعضو "شرف" في اتحاد الكتاب والصحافيين الفلسطينيين وعضو منتدى الفكر العربي وعضو اللجنة العلمية للمعهد العربي لحقوق الانسان ، اضافة الى اشغاله منصب عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان، ورئيسها السابق في بريطانيا.
- من مؤسسي اللجنة العربية لمناهضة للصهيونية والعنصرية (لجنة دعم قرار الامم المتحدة ٣٣٧٤) ولأمينها العام .
- عضو في العديد من المنظمات الحقوقية والثقافية والاعلامية العراقية .
- مؤسس الشبكة العراقية لتقافة حقوق الانسان والتنمية ومنسقا للعام .
- أمين عام منظمة العدالة الدولية وأمين عام مركز الدراسات العربي - الاوربي، وأمين عام منتدى حقوق الانسان.
- حاز على وسام وجائزة أبرز مناضل لحقوق الانسان في العالم العربي للعام ٢٠٠٣.

صدر للباحث

في القانون و السياسة الدولية

- النزاع العراقي - الايراني ، منشورات الطريق الجديد ، بيروت ١٩٨١ .
- المحاكمة - المشهد المحذوف من دراما الخليج ، دار زيد ، لندن ، ١٩٩٢ .
- عاصفة على بلاد الشمس ، دار الكتوز الأدبية ، بيروت ، ١٩٩٤ .
- بانوراما حرب الخليج ، دار اليراق ، لندن - دمشق ، ١٩٩٥ .
- الاختفاء القسري في القانون الدولي ، شؤون ليبية ، واشنطن - لندن ١٩٩٨ .
- السيادة ومبدأ التدخل الإنساني ، جامعة صلاح الدين ، أربيل (العراق) ٢٠٠٠ .
- من هو العراقي ؟ إشكالية الجنسية و اللاجنسية في القانونين العراقي والدولي، إصدار دار الكتوز الأدبية و مركز دراسات الشرق ، بيروت، لبنان تموز (يوليو) ٢٠٠٢ .
- الإنسان هو الأصل - مدخل الى القانون الدولي الإنساني ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

في الصراع العربي - الاسرائيلي

- للصهيونية المعاصرة و القانون الدولي ، ط ١ ، مركز الدراسات الفلسطينية ، ط ٢ ، دار الجليل، دمشق ١٩٨٥ .
- سيناريو محكمة القدس الدولية العليا ، شرق بريس ، نيقوسيا ، ١٩٨٧ .
- القضايا الجديدة في الصراع العربي - الاسرائيلي ، دار الكتبي، بيروت، ١٩٨٧ .
- الانتفاضة الفلسطينية و حقوق الانسان ، دار حطين ، دمشق، ١٩٩١ .
- المدينة المفتوحة-مقاربات حقوقية حول القدس و العنصرية، دار الاهالي، دمشق، ٢٠٠١ .

إسلام و قضايا فكرية

- للصراع الأيديولوجي في العلاقات الدولية ، دار الحوار ، اللاذقية ، ١٩٨٥ .
- قرطاجة يجب ان تتمر ، فصول من الحرب الأيديولوجية، دار صبرا ، نيقوسيا- دمشق، ١٩٨٥ .
- أمريكا و الإسلام ، دار صبرا ، نيقوسيا - دمشق، ١٩٨٧ .
- الإسلام و حقوق الانسان، مؤسسة حقوق الانسان و الحق الإنساني، بيروت ، ٢٠٠١ .

- الإسلام و الإرهاب الدولي - ثلاثية الثلاثاء الدامي ، الدين - القانون - السياسة ، دار الحكمة ، لندن ، ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٢ .

ثقافة وأدب

- الجواهري في العيون من أشعاره (بالتعاون مع الشاعر الكبير الجواهري) ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٨٦ .
- بعيداً عن أعين الرقيب: محطات بين الثقافة والسياسة، دار للكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٤.
- الجواهري - جدل الشعر و الحياة ، دار للكنوز الأدبية ، بيروت ، ١٩٩٧ .
- أبو كاطع - على ضفاف السخرية الحزينة ، دار للكتاب العربي، لندن ، ١٩٩٨ .

ترجمات

- مذكرات صهيوني ، دار الصمود العربي ، بيروت ، ١٩٨٦ .

إعداد وكتب مشتركة

- حرية التعبير وحق المشاركة السياسية في الوطن العربي (اعداد وتقديم) دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، ١٩٩٤ .
- ثقافة حقوق الانسان (تحرير وتقديم) ، وقائع خمسة ملتقيات فكرية للمنظمة العربية لحقوق الانسان في لندن اصدار البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان و المنظمة العربية لحقوق الانسان - لندن ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- العراق تحت الحصار (مشاركة للدكتور عزيز الحاج ، النائب جورج غالوي والدكتور وميض جمال عمر نظمي) مركز البحوث العربية ، اعدا حنان رمضان خليل ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- لمحات من تاريخ الحركة الطلابية في العراق ، اصدار مطبعة طريق الشعب، بشتاشان ، كردستان (العراق) ، نيسان (ابريل)، ١٩٨٣ .
- الوجود الامبريالي في الشرق الاوسط : مظاهره ومخطره ، منشورات الامانة العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين ، دمشق ، ١٩٨٦ .

- الديمقراطية والاحزاب في البلدان العربية : المواقف والمخاوف المتبادلة ، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩.
- سؤال التسامح (دراسة وحوار مع الباحث) ومشاركة عدد من أساتذة الجامعة ومدراء مراكز الأبحاث في الاردن، اعداد وتقديم الدكتور نضال عساف ، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان ، عمان ، مطبعة الشعب (أريد) ، ٢٠٠٣.
- مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، تشرين الاول (نوفمبر) ٢٠٠٣.

Biography

Hussain Shaban , CSc. (PhD)

Legal Expert & Academic Researcher

An Intellectual, Academic Researcher, Legal Consultant and author of over 30 books within International Law, politics, ideological conflict, Islam, culture, literature and human right. Also he is a media expert within TV and Radio current affairs. In addition, he is an active member in a number of organizations and associations of Arab, regional and international human rights, including Amnesty and the Euro-Mediterranean human rights Network.

He is Awarded Prize for the most prominent human rights defender in the Arab World (Cairo, 2003).

Career History

- General Secretary of International Justice Organization.(IJO)
- General Secretary of Human Rights Forum.(HRF)
- General Secretary of Arab European Studies Centre.(AESC)
- General Advisor of the Arab Program of Human Rights Activists.(APHRC)
- Chairman of Iraqi Network for Human Rights Culture and Development.(IN)
- Former president of the Arab Organisation of Human rights (AOHR) - UK.

Selected Authored Books

- The Iraqi- Iranian conflict under the light of International Law, 1981.
- The ideological struggle in the International Relations & its influence on the Arab world, 1985.
- Contemporary Zionism & International Law, 1985.
- The Scenario of the International High Court of Jerusalem, 1986.
- America and Islam, 1987.
- The Palestinian Intifada & Human rights, 1991.
- The Trial: the deleted scene of the Gulf drama, 1992.
- Storm on "The Land of the Sun", 1994.
- Panorama on the Gulf War. 1994.
- A way from Censorship, (stations between culture and politics) 1995.
- Al-Jawahry, dialectic poetry and life, 1997.
- Abu Gat'i, on the Banks if sad Satire, 1998.
- Forced Disappearance in International Law, (Al- Kachia as example) 1998.
- Sovereignty and Principles of humanitarian intervention, 2000,
- Islam and Human Rights, 2001.
- Who is Iraqi ?, 2002

- Introduction to humanitarian International Law and Human Rights 2002.
- Islam and International Terrorism, 2002.

Personal Details

Date of Birth: 21/ 03/ 1945 (Najaf, Iraq)

Education

- 1967-1968 BSc, from faculty of Economics and Political Science- Baghdad University, Iraq.
- 1973 MSc in International Relations, Prague -/ MSc (Public Law) 1977, Faculty of Law,
- 1976- 1977 PhD (CSc) in International Law, the Czech Academic of Sciences- Prague, Czechoslovakia.

Membership

- Member of the National Iraqi Committee of Peace and Solidarity
- Member of the International Union of Journalists
- Member of the Arab lawyer's Union. (Cairo)
- Member of the Arab Union Writers.(Damascus)
- Member of Scientific Council in Arab institute of Human Rights.(Tunis)

- Member of the trustees Committee of the Arab Organisation of Human rights (AOHR).
- Member of the Centre of Amman Human Rights studies.(Amman)
- Member of International Bar Association. (London)

League of Arab States

Reform in Low key

Approaches
To the
Sovereignty, Participation and
The Human Dimension

By

Dr.Hussain Shaban

2004



يحمل هذا الكتاب الذي يعد رائدا من حيث موضوعه ، رؤية مفكر عربي بارز وواحد من أبرز نشاطاء المجتمع المدني العربي ، حول قضية هامة ألا وهى إصلاح جامعة الدول ودور منظمات المجتمع المدني . والنبرة الخافتة التي يتسم بها الكتاب هى في الحقيقة تملو بعمقها ورسالتها، فتحملنا بسلاسة إلى جوهر الموضوع، حيث يتناول الباحث مختلف جوانبه: أزمة الجامعة العربية وسبل الإصلاح ، العلاقة بين السيادة ومنطق التدخل الانساني في زمن العولة وقضية الشراكة بين المجتمع المدني العربي وجامعة الدول العربية .

إن ما يميز هذا الكتاب أنه يمس رؤية مثقف وحقوقى عربي ضليع عاش هموم أمته ، مفكرا ومناضلا من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان علي مدى عقود الزمان.

فما احوجنا في في هذه المرحلة الحرجه من تاريخنا الي مثل هذه الرؤى التي تعكس هموم وتطلعات العقل العربي الناضج الي الإصلاح الذي يعنى في رؤية كاتبنا تحرير ادارة المواطن والشعوب العربية وصيانتها من خلال البيعةقراطية وحقوق الانسان .



0643472

247

42